



PROVISIONAL

A/PV.2358

23 September 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والثامنة والخمسين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، الساعة ٣٠ / ١٥

الرئيس : السيد شورن (لكسمبرغ)

ثم : السيد دي لا فلور فالي (نائب الرئيس) (بـيرو)

مواصلة المناقشة العامة للبيند (٩) من جدول الأعمال

ألقيت الكلمات من :

السيد ماتيللا (فنلندا)

السيد ميازاوا (اليابان)

السيد كالاها (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

السيد أندرسون (السويد)

السيد دنيس (ليبريا)

السيد طومسون (جامايكا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

بدأ الاجتماع عند الساعة . ١٥ / ٤مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمنافشة العامة

السيد ماتيلدا (فنلندا) الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، يشرفني أن اهنئكم نيابة عن حكومة فنلندا على انتخابكم الموفق للرئاسة ، ونحن نحبيكم كرجل سياسة أوروبي بارز ، أسهم كثيرا في تحقيق المصالحة الأوروبية ، والتعاون الدولي بصفة عامة .

ان الذكرى السنوية الثلاثين للام المتحدة تتيح لنا الفرصة لكي نستعرض مختلف نشاطاتنا حتى نفهم بطريقة أفضل ، قيمة المنظمة في السياسات العالمية اليوم . ان دراسة الاتجاهات الرئيسية في تطور الأمم المتحدة يعطينا الثقة في المستقبل . لقد تمكنت المنظمة من توسيع نطاق عضويتها حتى اقترنت الآن من العالمية ، ونحن نرحب بحرارة بهذا الاتجاه ، فهذا يجعل الأمم المتحدة أداة فريدة في نوعها للتعاون الدولي . كما انها تحسن الظروف من أجل تحقيق الهدف الأولي لنا ، وتحقيق الانسجام بين مصالح الدول الأعضاء ، حتى نحافظ على السلام والأمن العالميين . وبالنسبة لخلق هذه الظروف ، فان الامم المتحدة بالتأكيد هي المحفل الذي يستطيع أن يشجع الدول الأعضاء على تحقيق مصالحها القومية ، وفي الوقت نفسه فانها تتيح لنا محفلا نختبر فيه مصالحنا ، وعلاقتها بمصالح الدول الأخرى . لذلك وبعد التصارع والتنافس ، كانت المصالحة والوفاق . ان سياسة الوفاق والحوار ، والتي مارسها الأمم المتحدة بنشاط ، يجب أن تعتبر اعترافا من جانب الدول الأعضاء بالتكافل بيننا في عصر سادته المشكلات الدولية العظيمة .

وتواصل حكومة فنلندا تقديم دعمها الكامل للامم المتحدة في جهودها لتحقيق أهدافها الهامة . واليوم وأكثر من أي وقت مضى يحتاج العالم الى منظمة يمكن فيها بحث الأساليب التي تطبق لتحقيق الانسجام في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وهذا أفضل ضمان بأن الحقائق الأساسية للتحديات العالمية لن تهمل أو يقلل من قيمتها . ونحن نتفق مع السكرتير العام :

” . . . ان مبادئ الميثاق بل وجود المنظمة ذاته ، مهما كانت نواحي قصورها ،

قد أتاحت لنا جهازا لاغنى عنه لتوحيد الأفكار ، وكان بمثابة نقطة مركزية للاتصال في فترة

اتسمت بالتحول السريع . وبالرغم من تطورات غير منظورة خلال الثلاثين سنة الماضية ،
أظهرت المنظمة قدرة فائقة لكي تقوم بمهام جديدة حتي تتكيف مع العالم المتغير ،
وأن تستجيب للتحديات غير المنظورة في اطار الميثاق . ” (A/10001/Add.1.P.2)

ان حكومة فنلندا منذ البداية أيدت المبادرة التي هدفت الى انشاء نظام اقتصادى عالمي
جديد . لذلك يسعدنا أن الجهود الأولى المنسقة للبلاد المتقدمة والنامية ، لترجمة برنامج العمل
الى حقائق عملية قيمة ، كانت ناجحة . ان القرار الذى وافقت عليه الدورة الاستثنائية السابعة يتضمن
عددا من العناصر اذا طبقت ستكون لها أهمية اقتصادية حقيقية للبلاد النامية . ان تناول الجديد
لتجارة السلع الدولية ، فيما يسمى ببرنامج متكامل ، يتضمن سمات تبعث على التشجيع . لذلك يجب
مواصلة هذا الجهد بسرعة وباصرار . ان ظروف التسويق الثابتة للسلع يجب أن تستكمل بالتنويع
وزيادة التصنيع وايجاد جهاز تسويق كفاء وان هذا سوف يدبر رأس المال اللازم لتحقيق التقدم
الحقيقي في البلاد النامية . وبالإضافة الى ذلك يجب اتخاذ الاجراءات التي تدعم التجارة على
المدى القصير . ان المعونات الغذائية ، والتأييد الكامل لزيادة الانتاج الزراعي والانتاجية لها
أهمية قصوى ، وكذلك الاجراءات التي تتخذ لتأييد نقل المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وأيضا
الاستخدام الكفاء للموارد الطبيعية . أين كل هذه الموضوعات قد بحثت في الدورة الاستثنائية
السابعة ، والتي نجحت في التركيز على العوامل الأساسية في تنمية اقتصادية واجتماعية عالمية
مكثفة .

ان الناحية الاكثر تشجيعا في منجزات الدورة الاستثنائية ، انها أظهرت تحولا في التفكير
والمواقف حيث برز اعتراف عريض بالحاجة الى بذل جهود حقيقية في العلاقات الاقتصادية العالمية .
في السنوات القليلة الماضية ، عقدت عدة مؤتمرات عظيمة حول القضايا العالمية ، وأشير بصفة
خاصة الى المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة في المكسيك ، ومؤتمر السكان العالمي في بوخارست ،
وعلاوة على ذلك ، فان مؤتمر الاسكان سوف يعقد في فانكوفر في العام القادم . هذه الاحداث
خارج مجال التعاون الاقتصادي العالمي ، وان عقد هذه المؤتمرات يثبت في رأى حكومة فنلندا ،
التكافل الوثيق بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية على الصعيدين العالمي والقومي .

وقد ركزنا دوما على هذا الرأي ، وهو انه يجب ان ينظر الى التنمية على اساس انها عملية شاملة تهدف في النهاية الى تحسين نوعية حياة الفرد ؛ لكل امرأة ، لكل رجل ، لكل طفل . لذلك فنحن نركز على اهمية استراتيجية التنمية ، وهي الآن خطة العمل الوحيدة لنظام الأمم المتحدة لمعالجة التنمية من وجهة نظر الفرد ، ونحن نعتزف بأن الاستراتيجية لم تحقق بعد ، الاهداف التي رصدناها ، لذلك فنحن على استعداد للمشاركة في تحسين احكامها . ونأمل ايضا انه في الوقت الملائم فان مفهومي منظمتنا العظيمة اليوم ، الا وهما النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، واستراتيجية التنمية سوف يدخلان في التفاعل الوثيق ، حتى تتحقق الاهداف المطلوبة . ان الجهود العالمية للامم المتحدة لتشجيع الوفاق والحوار ، قد تزداد اذا لقيت الدعم على المستوى القومي ، ونحن مقتنعون بأن النتائج الناجحة لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي ، لن تفيد أوروبا وحدها فقط بل سيكون لها تأثير ايجابي على التعاون العالمي بصفة عامة .

ومع كل ، فان أوروبا اليوم ما زالت القارة التي تواجه فيها القوات العسكرية بعضها بعضا . ويظهر الاعلان النهائي لمؤتمر هلسنكي ، ان هناك ارادة سياسية حقيقية تسمى بروح هلسنكي ، بين الدول الخمس والثلاثين ، وذلك لكي يحل محل المواجهة العسكرية ، تعاون متبادل مفيد في جميع ميادين النشاط الانساني ، كعامل لتحقيق الامن ، ومما يتيح لنا ان نتوقع نتائج من مفاوضات فيينا بشأن الاقلال من التسليح ومن القوات في وسط أوروبا .

ومن ناحية اخرى ، فان تحسن الأمن والرفاهية للأوروبيين لا يمكن ان يتم في عزلة . واوه ان اشير الى بيان الرئيس كيكونين من هذه المنصة في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة في عام ١٩٧٠ حيث قال :

” وهكذا ، فان أوروبا وهي مصدر حربيين عالميتين ، يمكن ان تشهد بداية عهد جديد من الامن والرخاء لم يسبق لهما مثيل في التاريخ ، ولذلك فسيكون من قبيل قصر النظر بالنسبة لنا ان نعتقد اننا نستطيع ان ننسحب الى قلعة من السلام والوفرة ، في حين أن غالبية البشر تغرق أكثر وأكثر في بؤس التخلف وتكدس السكان ” . (1881st meeting, para. 10)

وبعد ذلك بخمس سنوات ، اى في الحادى والعشرين من تموز/ يوليه ١٩٧٥ في مؤتمر هلسنكي ، فان الرئيس كيكونين قال حول نفس الموضوع :

” ان الأ من كمفهوم لوقتنا لا يعني فقط ان المنازعات العسكرية اصبحت اقل ، ولكنه يعني استمرارا للعمل من اجل تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وهذا من ناحية اخرى ممكن فقط اذا كان التعاون داخل قارتنا ومع الدول الاخرى يتقدم على اساس تبادل المصلحة ، واذا تقدمت حياتنا الداخلية دون ثورات عنيفة ” .

ان التقدم في نزع السلاح يبقى جزءا لا يتجزأ من عملية الوفاق ، ومؤخرا كان هناك افتقار الى الديناميكية في هذا الميدان على الأقل ، اذا قسنا ذلك بالاتفاقيات التي تم التوصل اليها . لذلك فان وفد بلادى كان يود الحصول على مزيد من النتائج من مفاوضات ” سولت ” ، ونحن نفهم مع ذلك الصعوبات الكبيرة التي تنطوى عليها هذه العملية ، ونعبر عن ارتياحنا الى ان هنالك جهودا مستمرة لتوسيع نطاق الاتفاقية .

لقد اهتمت حكومة بلدى لعدة سنوات اهتماما نشيطا بعمل الC.C.D التي اظهرت جدواها في الماضي ، وسوف تستمر دون شك في ان تكون من بين محافل اجراء المفاوضات المتعددة الاطراف لنزع السلاح . ان تقرير الC.C.D لا يتيح لنا تقدما حقيقيا ، ولكنه يتيح لنا بعض العناصر المشجعة ونحن نرحب بالتقرير ، لانه يتضمن بعض المعاهدات المتوازنة المتماثلة ، المقدمة من الاتحاد السوفياتي ومن الولايات المتحدة الامريكية ، حول منع استخدام اساليب تعديل البيئة في اغراض عسكرية او لاغراض عدائية .

وقد لاحظنا بارتياح بد* تطبيق معاهدة حظر الاسلحة البيولوجية ، والبيانات التي تلت ذلك من جانب حكومات الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، حول تدوير او عدم امتلاك هذه الاسلحة وفقا للمعاهدة . وفي الوقت نفسه لا يسعنا الا ان نعبر عن اسفنا العميق ، لان هذا العام لم يشهد تقدما حقيقيا حول منع الاسلحة الكيميائية . ان المبادرة المشتركة التي وعدنا بها من جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، لم تتحقق ، وحكومة بلادى تعلق اهمية عظيمة على هذا الموضوع ، وقد واصلت العمل حول مشروع متعلق بالاشراف على الاسلحة الكيميائية ، الذي قدم تقرير بشأنه الى الC.C.D وفي وثيقة عمل .

وهناك اقتراحات جديدة تستحق اهتمامنا الجاد ، فان معاهدة شاملة لحظر التجارب ، كانت من بين الاولويات منذ معاهدة موسكو في عام ١٩٦٣ ، ونأمل ان تساعد المبادرة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي الآن ، على تحريك هذا الموضوع من مكان الجمود الذي بقي فيه وقتا طويلا بالرغم من التعهدات التي اعطيت في اتفاقية موسكو ، وكررت على عتبة اتفاقية حظر التجارب منذ سنة مضت . كذلك فان حظرا شاملا على التجارب سوف يدعم نظام عدم انتشار الاسلحة الذرية ، وهو هدف ، اسهم فيه مؤتمر جنيف الجديد ، وان احياء مفهوم المناطق الخالية من الاسلحة النووية ، يخدم نفس الاهداف . ويسر وفد بلادي ان يجد هذا الاتجاه ، وقد لقي تأييدا كبيرا مع مرور الوقت .

ان حكومة فنلندا تلاحظ بارتياح نتائج عمل اللجنة الخاصة للخبراء الحكوميين ، التي عقدت للقيام بدراسة شاملة حول تلك المناطق . ان تقرير المجموعة الخاصة مع تعقيبات من اعضاء O.C.D. متاح الآن ، وسوف يساعد دون شك الدول الاعضاء في مداولاتها المقبلة . وحكومة بلادي على استعداد لمواصلة جهودها لدفع العمل الذي بدأ من جانب المجموعة الخاصة ، وسوف تجري مشاورات مع الدول الاعضاء الاخرى لهذا الغرض .

ان احتمالات الوفاق في الابعاد العالمية قد تدعمت بانها النزاع القاسي في الهند الصينية . ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية ، لا توجد حرب مفتوحة بين دولتين ، ومع ذلك فان الموقف في الشرق الاوسط ، وفي قبرص ما زال ينطوي على اخطار ممكنة ، وفي كلتا المنطقتين فان جهود السلام قد احرزت بعض التقدم . ويعتبار فنلندا مؤيدا تقليديا لنشاطات الامم المتحدة للمحافظة على السلام ، فانها ترحب بصفة خاصة بالجهود السلمية من جانب الاطراف المعنية . وفي كلتا المنطقتين فان جهاز المحافظة على السلام التابع للامم المتحدة ، قد ساعد في المهمة الصعبة على خلق الظروف اللازمة لبدء جهود اقرار السلام .

ان وفد بلادى يعتبر عمليات انشاء قوات للمحافظة على السلام ، مسؤولية مشتركة بين الدول الاعضاء . لذلك فمن دواعي الأسف انه لا توجد خطوط توجيهية متفق عليها لهذه العمليات ، ولم نحصل على التأييد المادى اللازم لهذه القوات من جانب الدول الاعضاء ، وهذه المشكلات تضع عبئا ، لا مبرر له ، على الحكومات التي تزود الامم المتحدة بالقوات . ونحن ندرك ذلك ، ونؤيد جهود الأمين العام لدعم الاسس المالية والسياسية ، لقوات الامم المتحدة للمحافظة على السلام . ان حكومة فنلندا ترحب باستمرار عملية تصفية الاستعمار ، والتي أتاحت للرأس الأخضر ، وموزامبيق ، وسان تومي وبرنسيب الانضمام الى هذه المنظمة العالمية .

وبالرغم من بعض العلامات المشجعة ، في الموقف في افريقيا الجنوبية ، فمازال الموقف جامدا ، فحتى الآن ثبت انه من المستحيل التقدم نحو حكم الاغلبية في زيمبابوى . ويجب على الأمم المتحدة ان تبذل قصارى جهدها حتى تجعل نظام حكم الاقلية البيضا ، يدرك أن العنصرية المنظمة لا يمكن ان تستمر في عالم اليوم . وفي رأينا انه من المهم بصفة خاصة في هذه المرحلة ، ان ننفذ العقوبات بالكامل وبطريقة فعالة . ان شعب فنلندا قد رفض دوما التمييز العنصرى الذى تمارسه حكومة جنوب افريقيا ، فهو ليس فقط تهديدا مستمرا للتنمية المنسقة في افريقيا ، ولكنه تهديد للعالم بأسره .

لقد اعتبرت حكومة بلادى حالة ناميبيا ، اختبارا للمنظمتنا . وحتى الآن لم تتمكن الأمم المتحدة من تحمل مسؤوليتها المباشرة في تلك المنطقة . حيث تواصل حكومة جنوب افريقيا احتلالها غير الشرعي لتلك المنطقة . ومما لاشك فيه ، ان التأييد الاجماعي من جانب اعضاء مجلس الأمن ، سوف يكون اكثر الطرق فعالية ، لممارسة الضغط على جنوب افريقيا ، حتى تنسحب من ناميبيا . ان لفنلندا روابط طويلة دائمة مع شعب ناميبيا ، وقد عملنا معا في مختلف محافل الامم المتحدة — بما في ذلك مجلس ناميبيا — وذلك لدعم قضية استقلال شعبها .

ان معظم المشكلات المرتبطة بنزع السلاح ، والتنمية ، وتصفية الاستعمار ، يمكن اعتبارها مشكلات تتعلق ايضا بحقوق الانسان . وتأسيسا على ذلك فان السلام ، والأمن ، والتنمية في الدول الاعضاء ستكون ذات مغزى اذا امتدت فوائدها الى الحياة اليومية للسكان ، وانا أشعر جميع البشر بالأمن ، والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية ، والاقتصادية والاجتماعية . وتعتقد حكومة بلادى ان تأييد حقوق الانسان عن طريق الامم المتحدة ، هو جزء هام من عمل تحقيق

الأهداف التي وردت في الميثاق ، وبهذه الروح فان فنلندا ، في هذا العام ، استكملت عملية التصديق المتعلقة بالمعاهدتين الخاصتين بحقوق الانسان . والبروتوكول الاختياري ، ونحن نتطلع الى تطبيق هذه الوثائق في المستقبل القريب .

أود أن أختم كلمتي بالتأكيد على ان الامم المتحدة ، قد أظهرت جدواها في ميادين الأمن ، والسلام العالميين ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتصفية الاستعمار . ولكن التباطؤ في ميدان ما ، يمكن ان يعوق - بدرجة خطيرة - تقدمنا في ميادين اخرى . لذلك فلنجدد جهودنا للتحرك قدما ، نحو جميع هذه القضايا العالمية الهامة ، وبذلك ندعم تأثير الامم المتحدة والايمان بها بين جميع الامم وجميع الأفراد .

السيد ميازاوا (اليابان) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، باسم وفد

اليابان ، أود ان اعبر لكم عن التهنئة الصادقة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الثلاثين لمنظمة الامم المتحدة . وتحت توجيهكم ، ويفضل معلوماكم العميقة ، وخبرتمكم الواسعة في الشؤون الدولية ، فان هذه الدورة للجمعية العامة ستكون - وأنا على ثقة من ذلك - مثمرة تماما مثل الدورة الخاصة السابعة التي انتهت مؤخرا .

أود ايضا ان اعبر عن امتناني العميق للسيد عبدالعزيز بوتفليقة ، الذي تولى بصفة ممتازة رئاسة الدورة التاسعة والعشرين ، والدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة . حيث امكن لهاتين الدورتين ان تحققا العديد من النتائج .

وأود ايضا ان اعبر عن احترامي للأمين العام لمنظمة الامم المتحدة السيد كورت فالدهايم - الذي يتفاني في خدمتها - على الرحلات الممتازة المستمرة التي يقوم بها عبر العالم ، لتأييد مبادئ واهداف الامم المتحدة . ان جهوده الممتازة في خدمة السلام العالمي قد أضفت مزيدا من الفعالية على نشاط الامم المتحدة . وانها لجديرة بالتعبير عن الامتنان وعن التأييد من قبل جميع اعضاء منظماتنا .

وبمناسبة انضمام دول جديدة للأمم المتحدة ، فاني اود ان ارحب ترحيبا صادقا بوفود الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية ، وجمهورية موزامبيق الشعبية .

وانني على ثقة من ان هذه الدول الاعضاء الجديدة في الامم المتحدة سوف تنضم صادقة لجميع الاعضاء الذين يناضلون من اجل القضية المشتركة ، تحقيقا لأهداف الميثاق النبيلة .

ان أسس العلاقات الدولية قد تطورت كثيرا خلال الثلاثين عاما الماضية من حياة المنظمة .

وان المواجهة الجامدة الناتجة عن الحرب الباردة عقب الحرب العالمية ، قد تخلت عن مركزها تحت تأثير التوازن النووي ، فأعطت مكانا للوفاق والتفاوض بين القوى العظمى . ويظهر العديد من الدول المستقلة الكثيرة ، فان العلاقات العالمية سواء كانت اقتصادية او سياسية قد اصبحت اكثر تعقيدا ، واكثر ترابطا .

خلال الثلاثين عاما الماضية ، أصبح عدد الدول الاعضاء في الامم المتحدة ثلاثة أمثال ما كان عليه ، وقد قامت المنظمة بمسؤوليات أكبر في خدمة البشرية ، وهي لا تزال تلعب دورا كبيرا لاغنى عنه أكبر مما كانت تلعبه عند نشأتها .

ونظرا للدور الذي تلعبه المنظمة قد تغلب على العديد من الصعاب بالتخلص من رواسب الحرب العالمية الثانية ، فان الامم المتحدة قد زادت قوة ، وزادت من أنشطتها كمنظمة عالمية أوكل اليها مهمة الحفاظ على السلام والامن الدوليين . لقد سهلت المنظمة عملية تصفية الاستعمار ، وساهمت بطريقة فعالة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلاد النامية . وان دور المنظمة كان بمثابة دور محفل عميق تجرى فيه مناقشة المسائل والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك المشاكل المتعلقة بحقوق الانسان .

وان الامم المتحدة قد سمحت لنا أيضا بأن ندرس معا ، من زاوية عالمية ، مختلف المشاكل الخاصة ، التي تؤكد مدى التكافل المتبادل والمتزايد ، فهناك مثلا المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، والتجارة الدولية ، والبيئة والموارد الطبيعية ، والتغذية .

لقد تحول العالم عبر الثلاثين عاما الماضية ، لكن الاهداف والمبادئ التي تخدمها منظمة الامم المتحدة والواردة في المادتين ١ و ٢ من ميثاقها لم يتغير شيء من مضمونها ، بل على عكس ذلك تماما ، فان أهمية هذه المبادئ قد ازدادت مع الزمن . وبمناسبة الذكرى الثلاثين لانشاء الامم المتحدة فنحن أعضاء هذه المنظمة يتعين علينا أن نكرس جهودنا ، وأن نخصصها لتحقيق مبادئها وأهدافها ، وأن نتحرك بالتالي لتحقيق هذه الاهداف .

من التطورات الرئيسية التي حدثت في العام الماضي ، انتهاء الحرب التي استغرقت وقتا طويلا التي كانت دائرة في الهند الصينية ، وانني أشعر بالارتياح لانتهاء الحرب في الهند الصينية ، وقد بدأت هذه البلاد في اعادة بناء ما بعد الحرب ، وهي الان توجه طاقاتها ومواردها نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وانني على ثقة من أن اعادة الاستقرار والتقدم ، في التنمية ، في هذه المنطقة ، سوف يدعمان من أسس السلام في آسيا .

وفي ظل هذا الجو الاسيوي الجديد فان الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه جزيرة كوريا أصبح أمرا ضروريا ، ونظرا الى أن منظمة الامم المتحدة قد أصبحت معنية مباشرة بهذه المشكلة

منذ ربيع قرن ، فان هذا انما يؤكد مدى الصعوبة البالغة التي نواجهها في اعادة التوحيد السلمي لكوريا . ويتأكد من الخبرة ، أنه عندما نسعى لتسوية مشكلة كوريا ، يتعين علينا أن نتفادى ادخال أو اجراء تغييرات مفاجئة قد تثير مشاكل كبيرة في هذه المنطقة ، ومن ثم ، يجب علينا أن نبحث عن الحلول المستوحاة من الواقع ، وأن نتقدم بخطى منتظمة نحو هدف اعادة التوحيد السلمي لهذه البلاد . ان القرار الذي اشتركت حكومتي في تقديمه حول موضوع كوريا ، انما يطلب من الاطراف المعنية بهذا الموضوع أن تبدأ الحوار ، وذلك سعياً لاعداد التدابير التي تسمح بتصفية القيادة التابعة للامم المتحدة دون أن نسيء الى السلام والاستقرار في شبه جزيرة كوريا . وان هدفنا هو أن نتوصل الى حلول للمشاكل عن طريق الحوار بدلاً من الالتجاء الى المواجهة . وانني أتوجه بنداء الى الجمعية العامة كي تنتظر بواقعية الى المشكلة ، حتى يمكننا في الوقت المناسب أن نرى السلام الدائم وقد استقر في شبه الجزيرة الكورية .

انني أشعر بالغبطة لانني عرفت أن هناك اتفاقاً قد تم بين مصر واسرائيل ، وهو اتفاق يهدف لفصل جديد بين القوات في شبه جزيرة سيناء ، ونظراً الى أن المفاوضات قد استمرت طوال مراحل صعبة ، وأنها قد وصلت في النهاية الى الاتفاق ، فان ذلك ليدهم آمالنا في أن يتحقق التقدم نحو سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، وأن الاتفاق الحالي ليؤكد أن الاطراف قد استوحت بروح من العزم ، أنها تود السلام . وانني أشيد هنا بالجهود المتواصلة للدكتور كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة . ان اليابان يود أن يشيد بجميع الذين يبذلون الجهود التي سمحت بالتوصل الى هذا الاتفاق ، ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي يجب أن نحققه ، ان حكومتي تتقدم بطلب حازم للاطراف المعنية لتمضي قدماً نحو التسوية السلمية ، وبصفة خاصة نحو التطبيق السريع لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ووفقاً لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) . ان الموقف الاساسي لحكومتي هو الآتي : يتعين على البلاد المعنية أن تسوئ بطريق التفاوض مشكلة الشرق الاوسط . ويتعين هنا أن نحترم ، قبل كل شيء ، المبادئ الآتية :

أولاً ، رفض الاستيلاء على أراضي الغير بطريق القوة ، ولهذا فانه يجب على القوات المسلحة الاسرائيلية أن تنسحب من جميع الاراضي التي احتلتها خلال حرب ١٩٦٧ . ثانياً ، ان جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك اسرائيل ، من حقها أن تعيش في سلام ، وأن هذا الحق

يجب أن يحترم . فضلا عن ذلك ، فان السلام العادل ، والدائم في الشرق الاوسط ، انما يتطلب أن تحترم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأن يعترف بها ، وفقا لميثاق الامم المتحدة . كما أن حكومتي تأمل اذقة بأن تتم تسوية الخلاف في الشرق الأوسط وفقا لهذه المبادئ ، حتى يمكن أخيرا أن يسود السلام العادل والدائم بين شعوب هذه المنطقة . ومن الطبيعي أن اليابان سوف تستمر في تقديم معونتها للاجئين وذلك عن طريق وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة .

ان الوضع في جنوب أفريقيا كان محل تغيرات ملموسة طوال العام الماضي . ان حركات تحرير الشعوب في البلدان التي لم تحكم نفسها بنفسها بعد قد تمتعت بالدعم العالمي ، وكذلك فان سياسة تصفية الاستعمار التي انتهجتها الحكومة البرتغالية ، قد أدت الى مولد العديد من الامم المستقلة التي انضمت الى الامم المتحدة . كما أن الامم المتحدة قد لعبت دورا هاما جدا في هذا المجال ، ومع ذلك فان الاحتمالات المقبلة أبعد ما تكون عن الامل الباهر فيما يتعلق بالتوصل لحل سريع لمشكلة روديسيا الجنوبية أو ناميبيا ، أو الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، كما أن موقف انجولا لا يزال غير مستقر .

وانني أعتقد أن الدول الاعضاء في الامم المتحدة يتعين عليها أن تضاعف من جهودها داخل وخارج منظماتنا بحثا عن الحلول لهذه المشاكل السياسية التي لا تزال قائمة في أفريقيا الجنوبية . وبصفة خاصة فان اليابان يؤيد البلاد الافريقية المجاورة في جهودها التي لا تكل ، والتي تهدف الى اصلاح اخطاء الاستعمار والتمييز العنصري ، التي طالما اعترض عليها اليابان . ويتعين علينا أيضا أن نتوجه بندا الى حكومة جنوب أفريقيا ، ونظام حكم الاقلية البيضاء في جنوب روديسيا حتى تستمعا الى انتقادات المجتمع الدولي التي تتعرض لها سياستها ، وأن عليهما أن يعملوا في الاراضي التي يحكمونها على التغييرات الاساسية والضرورية احتراما لكرامة الشعوب في هذه المنطقة .

منذ ثلاثين عاما فان الامم المتحدة كانت تشكل دائما محفلا عالميا للحكومات . وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المنظمة فان عدد الدول المزودة بالاسلحة النووية قد زاد ، كما أن التجارب النووية قد استمرت ، والسباق للحصول على الاسلحة النووية والتقليدية لا يزال قائما . وفي التقرير الذي تقدم به الامين العام ، لاحظ الخطر المتزايد من انتشار الاسلحة النووية ، وقد طلب بذل جهود أكبر للتوصل الى اتفاق حول نزع السلاح الحقيقي والفعلي ، وانني أؤيد رأى الامين العام .

وان الموافقة الاجماعية على البيان النهائي لمؤتمر حظر انتشار الاسلحة النووية في العام الماضي ، كانت تهدف الى دعم النظام القائم بموجب معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، وكان يجب في اعتقادي ان نفكر فيه كاجراء ايجابي في هذا الاتجاه . ومع ذلك أود أن أذكر بأنه فسي ذلك المؤتمر ، كان هناك عدد من الدول غير المزودة بالاسلحة النووية ، وقد ركزت هذه الدول على انه يتعين على الدول المزودة بالاسلحة النووية ، ان تسعى جاهدة مستقبلا ، كي تتوصل الى نزع السلاح النووي .

وفي هذا الصدد فانني أود أن أؤكد اننا سوف نتقدم بطلب عاجل لجميع الدول المزودة بالاسلحة النووية بأن تستمر ، وتمضي قدما ، في جهودها الرامية للتوصل الى التحكم والسيطرة على الاسلحة النووية ، والسعي الى نزع السلاح النووي . وان الاتفاق الذي يجرى التفاهم عليه ، بين الولايات المتحدة ، وبين الاتحاد السوفياتي ، فضلا عن الاتجاه نحو حظر التجارب النووية الشاملة ، قد اصبح ضروريا . وكذلك فاننا سنتقدم بطلب الى الدول المزودة بالاسلحة النووية ، والتي استمرت في اجراء التجارب والتفجيرات النووية خارج النظام الحالي لنزع السلاح ، أى في اطار معاهدة الحد الجزئي للتجارب النووية ، بأن تحترم هذه الدول التدابير الرامية الى نزع السلاح النووي ، وان تزيد من جهودها التي تهدف الى نزع السلاح على مستوى العالم .

ويتعين أيضا ان نمنع انتشار الاسلحة النووية المقنعة تحت شعار التجارب النووية للأغراض السلمية . وانني أرجو الدورة الحالية للامم المتحدة ان تطلب من مؤتمر لجنة نزع السلاح ، والمحافل الدولية الاخرى المعنية بهذا الموضوع بأن تدرس وتعيي الخبراء التابعين لها ، بحيث يدرسون كيف يمكن للمجتمع الدولي ، ان يفرض الرقابة على الاسلحة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية .

ويجب على كل بلد ألا يقدم على مثل هذه التجارب ، طالما لا يوجد اطار ينظم اجراء التجارب النووية للاغراض السلمية .

وان حكومة اليابان قد عرضت معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية على البرلمان الياباني ، كما أن جهودها مازالت مستمرة للاشتراك بواقعية في الجهود الدولية الرامية الى عدم انتشار الاسلحة النووية .

ان المشكلات الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك المشكلة الاساسية الخامة بالتنمية فهي اليوم حيوية بالنسبة لنا ، كالحفاظ على السلام والامن الدوليين .

ولقد اعرينا عن موقفنا الاساسي بالنسبة لهذه المشاكل في بداية هذا الشهر خلال الدورة الاستثنائية وقد رحبنا بما ظهر في هذه الدورة من خطوط توجيهية عريضة للعمل المستقبل في هذه الميادين .

وفي السنوات الاخيرة فان كل بلد ، بما في ذلك بلدي ، كان يعاني من الانكماش ، والتضخم وصعوبات ميزان المدفوعات ، وبصفة خاصة فان الصعوبات الاقتصادية لكثير من البلاد النامية ، أصبحت حرجة . واليابان يتفهم جيدا ، نواحي الاحباط لهذه البلاد ، ويؤيد امانها من أجل تحقيق مزيد من الامن الاقتصادي والتنمية .

ان رفع مستويات معيشة الشعوب في البلاد النامية ، ودفع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق الاجراءات المنسقة بيننا جميعا . ويجب ان نسعى معا لكي نمنع الاقتصاد العالمي من الانهيار . فكل بلد ، سواء كانت متقدمة أو نووية ، عليها التزام أن تسهم نحو تحقيق علاقات اقتصادية عالمية أكثر توازنا . ويجب أن نواصل الحوار البناء الذي بدأناه فسي مطلع هذا الشهر ، ونبنيه على التقييم الواقعي ، والموضوعي للموقف الاقتصادي العالمي ، واليابان وقد شجعت روح الحوار والتعاون ، التي سادت في الدورة الاستثنائية ، سوف تواصل توجيه وتكريس انشطتها نحو تحقيق نتائج محددة في المؤتمرات القادمة في هذا الميدان ، بما في ذلك الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

ان مشكلة التنمية يجب ألا ينظر اليها فقط في اطار الاقتصاديات ، بل يجب أيضا ان ننظر اليها مع الاطار العريض للتنمية الاجتماعية ، وجميع الأنشطة التي تسهم في تحقيق اصلاح الانسان ،

وان نعلم تفهمنا الخلاق في كل هذه الميادين ، وفي هذا المجال ، فانه مما يبعث على السرور ان جامعة الامم المتحدة ، التي افتتحت اخيرا في طوكيو تقترب الان من استكمال كل انشطتها ، وسوف تنظم قريبا شبكة من المنح الدراسية في جميع انحاء العالم ، لكي نشرك الباحثين من انحاء العالم في البحوث التي تعود على الانسانية بالفائدة . وآمل باخلاص ، ان تلقى هذه الجامعة ، التأييد الفعال من جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة .

بعد أن ذكرت موقف اليابان حول عدد من القضايا المحددة ، التي تواجه الامم المتحدة اليوم ، أود ، بمناسبة العيد السنوي الثلاثين للامم المتحدة ، ان اشارككم جميع الافكار المتعلقة بعمل الامم المتحدة ، بغية دعم هذه المنظمة .

أولا - فيما يتعلق بعالمية العضوية في الامم المتحدة . التي بدأت باحدى وخمسين دولة ، فقد نمت الامم المتحدة اليوم واصبح عدد اعضائها ١٤١ دولة ، وفي هذه العملية اصحت المنظمة تمثل ، في الواقع ، كل جنس ، وكل دين ، وكل ايدولوجية في عالمنا اليوم . وهذا التمثيل العالمي ، اسهم في قيام المنظمة بمسؤولياتها المتنوعة بموجب الميثاق ، وزاد من فاعليتها ، وانا مقتنع بالرغبة في عالمية التمثيل في الامم المتحدة حتى تواصل عملها ، كمحفل ممثل فصلا للتعاون العالمي . ولهذا الغرض فمن اللازم ان تكون العضوية مفتوحة ، وان تظل مفتوحة لجميع الدول المحبة للسلام ، القادرة والرغبة في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاقها .

ثانيا - عملية اتخاذ القرارات في الامم المتحدة وتنفيذ هذه القرارات ، مع وجود عضوية ينتظم فيها اكثر من ١٤٠ دولة ، ومع تنوع المهام التي تنفذ ، كيف نأمل في الحصول على تعاون الدول الاعضاء في ايجاد حلول لمشكلات معينة ؟ وكيف نستطيع ، في الواقع ، تطبيق قراراتنا ؟ ليست هذه اهتمامات اكااديمية ، ولكنها موضوعات حيوية تؤثر على وجود المنظمة نفسها .

وفي عملية اتخاذ القرارات في الامم المتحدة فان جوهر التعاون العالمي ، يكمن في رغبة جميع المعنيين في السعي بروح من الحوار والتعاون في ايجاد حلول يمكن تنفيذها ومقبولة من الجانبين .

وبهذا المعنى فان الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة التي عقدت مؤخرا كانت تجربة تبعث على التشجيع ، ويفضل مشاركة وتعاون الدول الاعضاء ، فان تلك الدورة الاستثنائية وافقت ، باتفاق الرأى ، على نص تضمن عددا من الاتفاقيات البالغة التعقيد والاهمية ، ومثل هذه التجربة هي التي تؤكد آمالنا في مستقبل عمل هذه المنظمة ، وفي الدور البناء الذى تستطيع الامم المتحدة وحدها ان تلعبه في السنوات القادمة .

ثالثا - بالنسبة لمشكلة كيفية تناول العجز المالي الذى يزداد تكديسا ، فاننا نأسف بعمق لتدهور فاعلية ويسر عمل الامم المتحدة نتيجة للعجز المالي ، وان اليابان في العام الماضي قد اخذت المبادرة للتقدم بمساهمات اختيارية ، وقد كنا نأمل ان تكون مبادرتنا مثلا يحتذى للاخرين لحل المشكلة ، وقد حذرت حذونا بلاد قليلة ولا يبدوان هناك حلا قريبا ، وأود ان انتهز هذه الفرصة لكي أكرر طلبنا الى الدول الاعضاء ، وخاصة تلك الدول التي تسهم بصفة رئيسية في تمويل الامم المتحدة ، لكي تقدم تعاونها البناء ، وحيث ان حجم الميزانية العادية للمنظمة يميل الى الزيادة سنة تلو اخرى ، ومع التوسع في ميادين نشاطها ، فمن الضروري ان نحاول تحقيق استخدامات اكثر فاعلية للموارد المالية للمنظمة .

وأود ايضا ان اذكر أهمية دعم مهام الامم المتحدة ، وذلك عن طريق السعي الى ادخال تحسينات في اطار الميثاق الحالي وكذلك عن طريق مراجعة الميثاق . وتأمل اليابان فسي ان استعراض الميثاق والذي بدأت فيه اللجنة الخاصة بالميثاق هذا العام ، سيؤدي الى نتائج بناءة . ان اليابان بوصفها عضوا نشيطا في الامم المتحدة قد رفضت ان تصبح قوة عسكرية ، وأصرت منذ ذلك الوقت ان توكل سلامها وأمنها الى عدالة القوى المحبة للسلام في العالم . ان روح المسالمة هذه ، هي مصدر سياسة تعاوننا في الامم المتحدة ، وهذه السياسة كانت وستستمر التزاما اساسيا من اليابان في سياستها الخارجية ، لاننا نعتبر الامم المتحدة هي المنظمة الامم من أجل تحسين التعاون العالمي ، ومن أجل تحقيق السلام العالمي .

وفي الختام ، وفي هذه المناسبة ، مناسبة الذكرى الثلاثين لانشاء الامم المتحدة ، أود أن أؤكد من جديد باسم حكومة وشعب اليابان اصرارنا على ان نواصل العمل من أجل التعاون الدولي وقضية السلام ، وسوف نلتزم التزاما كاملا بالمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وسوف نكسر

جهودنا لمضاعفة التعاون مع جميع الدول الاعضاء لتقوية هذه المنظمة التي لاغنى عنها ، حتى نجعلها أداة اكثر فاعلية لتحقيق امانى وطموح هذا الجيل ، ومن اجل تحقيق افضل الآمال والاحلام التي ننشدها من اجل تحقيق عالم مسالم افضل للاجيال القادمة .

السيد كالا هان ، (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أضم صوتي الى الزملاء الاخرين في الاعراب عن السرور لرئاستكم هذه الدورة ، وان اولئك الذين عملوا معكم في المجموعة الاوروبية يعلمون صفاتكم التي تتسم بحكمة الرأى المرتبطة بالبصيرة والتروى في اتخاذ القرارات . ويسرنا ان هذه الصفات توضع الان تحت تصرف الامم المتحدة ، ونحن نتطلع الى رئاستكم ، لاننا نؤمن انها سوف تدعم الامم المتحدة . ونأمل ان تضيف مدة رئاستكم امتيازا الى سجلكم الممتاز وان تشرف لكسمبرغ .

ان بريطانيا ترحب بالبلاد الجديدة المستقلة موزامبيق ، والرأس الاخضر ، وسان تومس وبرنسيب ، وبابوا غينيا الجديدة التي تأخذ اماكنها الان في هذه الدورة كأعضاء كاملية العضوية في منظمنا وأتمنى لهم كل نجاح .

وأود ايضا ان اشكر أميننا العام لتقريره القيم المتوازن عن عمل المنظمة . ان الاعباء المطلقة على الامين العام تزداد ، وانني لسعيد انه في هذا الوقت الصعب يوجد في هذا المنصب الحيوى رجل سياسة يتسم بالاجتهاد والاخلاص .

هنالك قدر من العناد في التصاق المشكلات الرئيسية بجدول اعمال الجمعية العامة . وهذه المشكلات تذكرنا بنواحي القصور في جهاز الامم المتحدة لتحقيق تسوية سلمية للمنازعات ، مالم تتوفر الرغبة في الوصول الى اتفاق بشأنها .

ولكن السنة الثلاثين للامم المتحدة لم تكن جدباء او عقيمة ، ان الواقع انها كانت اكثر من المتوسط بالنسبة للمفاوضين في مواجهة صانعي الحرب .

وفي الدورة الاستثنائية وفي محافل اخرى فان الدول الاعضاء قد التزمت بمحاولة تحقيق عالم تتحقق فيه المساواة للرجل والمرأة ، عن طريق سياسات تعاون بناءة ، بدلا من التراشق بالاتهامات ، والاتهامات المضادة من الجانبين ، لقد كانت هذه الدورة الاستثنائية حدثا له دلالة عظيمة . وانني اتعهد بان المملكة المتحدة سوف تتعاون تعاوننا كاملا في القيام بالمهام التي تنتظرنا . وبينما نحن

في هذه الجمعية العامة ناقش الموضوعات السياسية العريضة التي تواجهنا ، فان بلادى لن تنسى الحاجة الى الاستجابة بسرعة وبروح من العدالة لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المتفشية في العالم اليوم ، رغم الابعاء التي يفرضها الانكماش الاقتصادى العالمى على سكان البلاد الصناعية المتقدمة . وفي مقابل ذلك فنحن نطلب من البلاد المنتجة للبترول الا تفرض اعباء اضافية على اقتصادياتنا ، لان ما يحتاجه العالم هو فترة تتسم بالتوسع لمدى طويل ، ورغم آمالنا ، فاننا لـم نتأكد بعد من ان هذا التوسع سوف يستمر ، ولكنه سيتعرض للخطر اذا القيت اعباء اثقل ، على البلاد الاكثر تقدما . والتي سوف تحدد سرعة الخطى .

وفي الاسابيع والشهور القادمة فان وفد بلادى يود ان يرى تقدما في الميادين العسكرية والسياسية التي تنطوى على احتمال النزاع .

وفي الشرق الاوسط للمرة الاولى هنالك استجابة لهذا السلوك ، فان اسرائيل واحدى جاراتها العربيات قد وقعتا على اتفاقية لم تفرض عليهما بضغط عسكري ، وللمرة الاولى اعلن ان النزاع بينهما لن يحل بالقوة ولكن بالوسائل السلمية وأود ان اعبر عن اعجابي للشجاعة والحنكة السياسية التي اظهرها الرئيس السادات والسيد رايبين في المفاوضات التي ادت الى الاتفاقية ، وأود ايضا ان اهنيء حكومة الولايات المتحدة الامريكية واهنيء بصفة خاصة الرئيس فورد والدكتور كيسنجر لمشاربتهما ودبلوماسيتهما الماهرة ، وكذلك اعبر عن شكرنا للرئيس فورد الذى نجا بالامس من محاولة لاغتياله . ان الاتفاقية التي عقدها مصر واسرائيل لن تعود عليهما فقط بالفائدة ولكنها ستفيد ايضا بقية العالم .

ان التقدم الذى تم احرازه لا يعني ان السلام على منعطف الطريق ، انه ليس كذلك . فالمشكلات الباقية اكثر بكثير من تلك التي تم حلها ، واهم هذه المشكلات مشكلة الفلسطينيين التي لم تمس بعد . ان كيف نسير الى الامام ؟ أولا ، يجب اتخاذ خطوة سريعة تكميلية بشأن الجولان ، حتى يثبت ان الاتفاقية الاخيرة لم تكن هدفا في حد ذاتها ، ولكنها جزء من عملية مستمرة تؤدي الى تسوية شاملة . ان الالتزام باجراء مفاوضات أخرى ، والتي تم الاعراب عنها في هذه الاتفاقية الاخيرة ، يجب ان يتم . ان سوريا والدول العربية الاخرى يجب ان تفتتح بمزايا السلام ، وهذا يتطلب جولة اخرى من المفاوضات ، ثم بعد ذلك يجب ان تأتي المشكلة الرئيسية للفلسطينيين ، ومستقبل الضفة الغربية ، وعند هذه النقطة سوف نعالج مشكلة ايجاد التسوية الشاملة ، ولتحقيق هذه المهمة فان محفلا شاملا ، مثل مؤتمر جنيف ، أمر مطلوب . ولكن اذا أظهرت جميع الأطراف نفس الاصرار والمثابرة ، ولا أقل من ذلك المرونة ، التي تسبق الخطوات الاخيرة ، فاني مقتنع بأنه يمكن ايجاد حل نهائي يضمن الأمن لدولة اسرائيل ، والعدالة للشعب العربي .

ان الورطة التي تواجه الأطراف المعنية في الشرق الاوسط معروفة جيدا ، فمن ناحية ، فان أية محاولة للوصول الى تسوية شاملة مرة واحدة ، يمكن أن تفشل ، ذلك لأن الهوة بين مواقف الطرفين واسعة جدا ، ومن ناحية اخرى ، فان اى حل جزئي للمشكلات ، قد يبدو وكأنه يحابي جانبا على حساب الجانب الآخر قبل الوصول الى تسوية شاملة ، مما يثير المعارضة .

ان الاتفاقية الجديدة بين اسرائيل ومصر هامة ، ليس فقط من حيث آثارها العميقة . ولو انني لا أود التقليل من شأنها . فمثلا أظهرت اسرائيل ومصر لبعضهما البعض ، ان الاتفاقيات المفيدة للطرفين يمكن الوصول اليها في الشرق الاوسط ، دون التضحية بمصالح اى من الطرفين . انا نضجت هذه الاتفاقية فسوف تجعل الاسرائيليين يؤمنون بأنه يمكنهم الوثوق في كلمة مصر ، كما تجعل المصريين ، ومن بعدهم آخرون ، يؤمنون بحسن نوايا اسرائيل . هذا هو الدرس والانجازات الحقيقية للمفاوضات الاخيرة ، فهي تتيح اساسا جديدا يمكن بمقتضاه أن يتم البناء ، واظهار أهمية التصالح .

ونحن نحتاج الى مجموعة من الأساليب ، فالمشكلات التي اتخذت بشأنها خطوات جزئية

يجب أن تستمر ، ولكن اساس المشكلة وهو توطين الشعب الفلسطيني ، قد يحتاج الى خطوات أوسع نطاقا وتؤدي الى تسوية شاملة . ونحن نعرف أنه سيكون من الصعب تحقيق سلام يفي باحتياجات الجميع ، الا ان التاريخ اثبت ان السلام لا يتجزأ ، وان العالم لا يستطيع ان يرضى بخلاف حل كامل . وبالنسبة لقضية قبرص ، فاني الاحظ ، بأسف ، ان المحادثات التي جرت بصورة متقطعة في السنة الماضية ، لم تحرز سوى تقدا قليلا بالرغم من الجهود الصادقة للدكتور فالدهايم الذي نقدم له عميق شكرنا . ان الحكومة البريطانية تلتزم بالقرار رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) وتؤكد تنفيذه ، واذ كان الحل مقبولا من الجانبين ، فسوف يحتاج الأمر الى معالجة توطين اللاجئين ، والعلاقات الدستورية بين اطراف الجزيرة ، وقوة الحكومة المركزية ، وطبيعة الحدود التي يتفق عليها .

ان حلا مبنيا على مثل هذا الجدول صعب ، لكنه ليس مستحيلا ، وهو يعني ان اعلان الاستقلال من جانب واحد مستبعد ، ومثل هذا الاعلان سوف يزيد النزاع ، ويؤدي الى استمرار التوتر الذي يمكن ان ينتشر خارج الجزيرة نفسها .

ولذلك فاننا ندعو الجانبين الى استئناف المناقشات بينهما ، وان يخرجوا باقتراحات ايجابية من اجل ايجاد حل .

وبالرغم من عدم احراز تقدم في المحادثات المباشرة ، فاننا لسنا مقتنعين بأن اي محفل آخر يمكن له ان ينجح ، ونحن نود تجديد المحادثات ، مع استمرار وجود وسيط لمساعدة الأطراف ، ولكن في النهاية فان وسائل احراز النجاح ، سوف تكون على عاتق الاتراك واليونانيين القبارصة انفسهم .

وبالنسبة لناميبيا ، فاننا نشارك المجتمع العالمي قلقه العميق ، لأن سكان هذه المنطقة ، بصفة عامة ، يجب اتاحة الفرصة لهم للاعراب عن آرائهم بحرية حول مستقبلهم السياسي والدستوري ، كما يجب ان يسمح لجميع الأطراف السياسية بالاشتراك سلميا في عملية تقرير المصير . وفوق كل هذا يجب ان يكون هناك شعور بأن هذه حالة ملحة .

وكأعضاء في مجلس الأمن ، فقد انضمنا مع فرنسا والولايات المتحدة الامريكية ، للاتصال بحكومة جنوب افريقيا بصفة رسمية ، واننا نلاحظ بعض العلامات التي تدل على ان حكومة جنوب افريقيا تنظر نظرة جديدة في سياستها تجاه ناميبيا ، لكن من الواضح ان هذا التحرك لا يتم بالسرعة الكافية ، ونحن ننتظر من حكومة جنوب افريقيا ان تحرز تقدما واضحا ايجابيا دون تباطؤ .

ومن جانبنا ، فان بريطانيا قد اسهمت في صندوق الامم المتحدة لناميبيا ، ولمعهد البحوث المقترح لها في لوساكا ، ولمشروع صندوق الطفولة التابع لهيئة الامم لتقديم المعونة الى اللاجئين في ناميبيا . كما نسهم مساهمة كبيرة في برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي لجنوب افريقيا ، والذي يتضمن احكاما لتقديم منح دراسية لناميبيا . كذلك قدمنا اعتمادات مالية لتمكين منظمة جنوبي غرب افريقيا من ايفاد طلاب الى بريطانيا للحصول على التدريب باللغة الانجليزية . وفي ناميبيا ، وكما هو الحال في اماكن اخرى في افريقيا ، سوف نواصل بالتعاون مع بلاد اخرى العمل من اجل تحقيق تقرير المصير ، والعدالة ، والمساواة بين الجناس ، والاستقلال ، والسلام .

وانتقل الآن الى روديسيا ، وأود اولا أن احبب الجهود التي بذلها رؤساء بوتسوانا وتنزانيا وموزامبيق ، وزامبيا خلال العام الماضي بالاشتراك مع رئيس وزراء جنوب افريقيا ، لتشجيع الحصول على تسوية في روديسيا عن طريق المفاوضات . ومن دواعي الأسف ، ان هذه الجهود لم تحرز تقدما كبيرا ، ولو أنه تم بعض التقدم ، وعقد الاجتماع الاول بين نظام الحكم وبين المجلس الوطني الافريقي عند شلالات فيكتوريا وتم التوصل الى اتفاق حول العديد من النقاط .

اننا نحتاج الى احراز تقدم آخر حول ايجاد تسوية عن طريق التفاوض . كما يجب أولا - على الاوروبيين وعلى الأخص مستر سميث ان يدركوا ان الاعتماد على الفرقة بين المعارضين انما هو مبرر لرجاء التغييرات ، وينطوي على كارثة ، كما اظهر التاريخ ذلك مرارا . وثانيا - يجب أن تكون هناك قيادة واضحة موحدة على الجانب الافريقي ، وهذا ما يجب ان يحققه المجلس الوطني الافريقي .

اننا نؤمن بأن اتفاقية حول التحول الحقيقي لحكم الاغلبية في روديسيا ، هي الحل اذا كنا نريد الحفاظ على السلام في المنطقة . واننا لم يتحقق ذلك فسوف يكون هنالك كفاح مسلح طويل ، وسوف يلحق بالبلد ضرر لا يمكن اصلاحه ، وبالتالي لجيرانه .

وللحيلولة دون وقوع مثل هذه الكارثة ، فاني ادعو الجانبين الى استئناف المباحثات وأحث الرؤساء الاربعة وحكومة جنوب افريقيا ، ألا تفت في عضدها الصعوبات التي أثيرت . واني على ثقة من انهم سوف يستأنفون جهودهم . ومن ناحيتنا فاننا على استعداد للقيام بدورنا كاملا ، وفي الوقت نفسه ، وحتى يمكن الوصول الى تسوية عادلة ، فان عقوبات الامم المتحدة يجب أن تستمر ، وان تطبق بفاعلية كأحدى الوسائل الكفيلة بممارسة الضغط على نظام الحكم غير الشرعي .

الآن ، أتحدث عن نزع السلاح . ان الامين العام قد ذكرنا في تقريره بمسؤوليتنا من أجل نزع السلاح ، وفي كل عام فان الامم تكس المزيد والمزيد من الاسلحة ، وفي كل عام تزداد نفقات التسلح ، وبذلك اصبحت المقدرة على الخراب مخيفة ، وفي بعض اجزاء العالم مثل الشرق الاوسط ، لم تكف عن سباق التسلح ، ولا نستثني من ذلك أية قارة ، ولا يوجد من يعني بتقدم الجنس البشرى لتحقيق مستويات طيبة للمعيشة ، الا ويفزعه التبديد الضخم للموارد على اسلحة الدمار . ان عددا من الدول ، من بينها دول فقيرة ، تنفق الآن حوالي عشرة في المائة من دخلها القومي على الأغراض الحربية ، فكيف ندعم آمال العالم اذا اتفقتنا جميعا على تخصيص حد أقصى قدره خمسة في المائة من دخولنا القومية لأغراض الدفاع ؟

وهذا يفترض سلفا ان الدول سوف تتحرك خطوة خطوة لتحقيق هذا الرقم ، وسوف تحتاج الى الدخول في مفاوضات متعددة الاطراف من اجل تحقيق تخفيضات من مؤسساتها العسكرية ، هذا ما نفعله في المفاوضات التي تبدأ الآن حول خفض القوات في وسط اوربا ، فاذا امكن اجراء مفاوضات مماثلة لها في اقاليم اخرى سوف تكون بداية تبعث على الامل .

ومن المحتمل ان يكون اعظم خطر تواجهه هو الخطر النووي ، وبطبيعة الحال ، فنحن نرحب بالخطوات التي اتخذت للحد من الاسلحة النووية والتي تقوم بها كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، ونؤمن انه يجب الا تكون هناك صعوبات لا يمكن تخطيها في سبيل تحقيق نهاية ناجحة للترتيبات التي اتخذت في فيلاد فوستك ، ونحن نتطلع الى اتفاقية للحد من الاسلحة الاستراتيجية والتي سوف توقع قبل نهاية هذا العام ، ولكن هذه الاتفاقية على الرغم من اهميتها ، لا تفعل اكثر من الحد من سباق التسلح الحالي ، ومن الضروري ان نتقدم الى الامام نحو تخفيض فعلي في عدد الاسلحة النووية ، ونحن نطالب الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي لكي يعملوا بجهد لانجاح الدورة القادمة للمحادثات والعمل بطريقة ناجحة حول هذا الموضوع ، تلك المحادثات التي من المقرر ان تجرى في عام ١٩٧٧ .

لقد اقترحت الحكومة السوفياتية مشروع اتفاقية للحظر الشامل على تجارب الاسلحة النووية ، وقد ايدت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى دعم هذا الهدف ، ونحن نتمنى كل خير لهذه المبادرة ومع ذلك لا يسعني الا ان اوضح ، ان هذا الامر يتطلب التزام جميع الدول النووية ، وضمن التحقق ولكنه حتى الآن لم يتم الوفاء* بهذه الشروط بالكامل .

يجب ان نفحص ايضا باهتمام ، الاقتراح المقدم من مثل الاتحاد السوفياتي في صباح اليوم ، والوثيقة التي وزعت علينا ، ولكن قبل ان تحل هذه المشكلات ، هنالك خطر جديد أود أن اتناوله وهو ينبع من التداخل بين رغبة بعض البلاد في استخدام المواد النووية لاغراض مدنية ، والاطار المتزايدة التي تنطوي عليها إمكانية استخدام هذه المواد لاغراض عسكرية . ان معدن كل من اليورانيوم والبلوتونيوم لا تستخدمان فقط في المفاعلات النووية لتوليد الطاقة لاغراض مدنية لأن اليورانيوم والبلوتونيوم يمكن ان يستخدم في انتاج الاسلحة النووية . هناك ممن يمتلكون مفاعلا نوويا قد اتخذوا الخطوة الاولى لكي يتمكنوا من انتاج اسلحة نووية ، فاذا انتقلوا من تلك الخطوة

الى الخطوة التالية وتوافرت لديهم مفاعلات لاثراء اليورانيوم ، او اعادة تجهيز الوقود الذي يستخدم في المفاعلات النووية فسوف يقطعون طريقا طويلا نحو اعادة تجهيز الوقود الذي يستخدم في المفاعلات لاننتاج الاسلحة النووية وبالتالي يكونون قد قطعوا طريقا طويلا نحو انتاج الاسلحة النووية . وحتى الآن فان الدول التي تمتلك الاسلحة النووية وتمتلك ايضا هذه المفاعلات ، وهي الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الامريكية ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، والصين ، وهناك بلاد اخرى بدأت تفكر الآن عما اذا كانت تشترع في اعادة تجهيز هذه المعامل واثرائها ، فـ اذا فعلوا ذلك واصبحت المعامل في حالة تشغيل فسوف يتمكنون من انتاج المواد التي تستخدم في انتاج الاسلحة بمعدل يمكنها من انتاج عدة آلاف من الاسلحة النووية كل عام . ومن قبيل المقارنة فان البرامج النووية الحالية سوف تجمع اكثر من مليون كيلوغرام من البلوتونيوم خلال السنوات العشر القادمة ، وفي مقابل ذلك فان القنبلة التي اسقطت على نجازاكي وخلققت مثل هذا الدمار ، ومثل هذا التخريب كانت لا تزيد على عشرة كيلوغرامات ، اما مليون كيلوغرامات في السنوات العشر القادمة بالمقارنة الى العشرة كيلوغرامات فقط التي حطمت نجازاكي فان انتشار هذه المفاعلات سوف تمكن البشرية جمعاء في هذا الكوكب من ان تدمر نفسها . وواضح ان رجال السياسة في العالم المجتمعون هنا عليهم واجب ادبي للعمل قبل فوات الاوان .

يجب على الامم المتحدة ان تهتم بهذه المشكلة فورا ، وان تعطى دفعة للعمل الذي تم في الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

واتقدم الان بخمس نقاط للنظر فيها حتى نحاول احتواء هذه المشكلة :

اولا - على اعضاء الامم المتحدة ان يؤكدوا ان كلا منهم ، وجميعهم لن يحولوا المواد النووية من الافراض السلمية الى الافراض العسكرية .

ثانيا - يجب ان يتدعم هذا الاعلان عن طريق اتفاقية لقبول نظام مشترك للتفتيش الدولي عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويجب ان تكون هنالك مجموعة واحدة من الاحكام لجميع البلاد في العالم .

ثالثا - جميع المواد النووية المدنية والتسهيلات النووية يجب ان تدخل في نظام التفتيش المشترك .

رابعاً - على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تضطلع بمسؤولية التفتيش على المعامل التي تقوم باثراء المواد النووية ، بالاضافة الى مهمتها الحالية في ضمان المفاعلات النووية .
خامساً - يجب ان تبني المجموعة الجديدة للقواعد على رصد المواد النووية ، وتقديم تقرير عن استخدامها في جميع مراحل الوقود .

وتعتزم بريطانيا ان تتقدم باقتراح محدد وفقا لهذه الشروط ، الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبهذه الطريقة سوف نتابع نوايا المؤتمر الاخير حول عدم الانتشار وعلى الرغم من ان اقتراحاتنا غير مبنية على هذه الاتفاقية ، فان لنا هدفا اوسع نطاقا . اذا تهدف للاعراب بطريقة عملية عن الوعود التي قطعتها حكومات كثيرة بأنها سوف لا تحول المواد النووية من اغراض مدنية الى اغراض عسكرية وآمل ان تؤيدها الجمعية العامة .

منذ ثلاثين عاما مضت ، وفي الدورة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة في لندن ، فان سلفي العظيم ، ارنست بينن ، تعهد بأن الحكومة البريطانية سوف تستخدم بالكامل كل الاجهزة التي تنشئها الامم المتحدة وان تقدم لها تأييدها الكامل ، وكنت حاضرا عندما القي هذا الخطاب . وحين اتطلع الى الوراثة اعتقد ان بلدي كعضو دائم في مجلس الامن ، خلال الفترة كلها ، قد احترمت الوعد الذي اعطاه ارنست بينن ، واليوم اكرر هذا الوعد في وقت نجد فيه الاخطار المحتملة التي تواجه العالم ، لا تقل خطرا عما كانت عليه عندما انشئت الامم المتحدة ولا يتوقع احد منا ان تقوم الامم المتحدة بمعجزات لحل مشكلات العالم كلها ، ولكن مع الجهود الصابرة ، وتفهم بعضنا لبعض ، ومع اركاننا بأننا جميعا مواطنون في عالم واحد ، انه لن ينجوا احد منا من تبعات اعمال الآخرين . اعتقد ان هذا سيمكن البشر من جميع الالوان والمعتقدات من ان يفعلوا ما فعله آباؤنا مؤسسو الامم المتحدة وان نكون على مستوى تحديات عصرنا .

السيد اندرسون (السويد) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أتقدم لكم بالتهنئة ، باسم حكومة السويد ، وذلك بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة . ان خبرتكم ، ومهارتكم ، كرئيس وزراء للكسمبورغ ، وهبتكم كرجل دولة ممتاز ، كل هذه الصفات ، سوف تضيف أهمية خاصة على هذه الرئاسة . كما أود أن أعبر للأمين العام السيد كورت فالدهايم عن مدى امتنان السويد لجهوده التي لا تكف ، والتي تهدف الى دعم المثل العليا للأمم المتحدة . في هذا الخريف ، يمكن للأمم المتحدة أن تلقي نظرة الى الوراثة لثلاثة عقود تتم فيها الكثير من الخدمات ، التي قدمتها للتعاون والسلام الدوليين . وفي هذا العام ، فان ما يقرب من ثلاثة أمثال أعضاء الأمم المتحدة ، قد حضروا الى نيويورك ، كهؤلاء الذين حضروا الاجتماع الأول للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو ، ان مجال نشاطات الأمم المتحدة قد اتسع بطريقة منتظمة ، ان المشكلة الأساسية للتوزيع الأكثر عدلا ، والأكثر رشدا ، لموارد العالم ، قد أصبحت من أهم أعمال المنظمة ،

ان الأمم المتحدة تبذل الكثير من أجل الأمن والرفاهية البشرية . وان التعاون قد لعب في ذلك دورا هاما ، في كل ما يسمح بالتغلب على كافة الخلافات والمشاكل . ان مشكلة الشرق الأوسط ، والكونغو ، وقبرص وكشمير ، تعتبر أمثلة قليلة من هذه المشاكل . وعلى الرغم من هذه الشوائب ، فان ذلك التعاون ، قد أمكنه أن يحافظ على السلام والأمن الدوليين . ان الرأي الدولي قد أمكنه أن يعبر عن نفسه في الأمم المتحدة ، مما ساعد ، بلا شك ، في الحفاظ على السلام العالمي .

ان مواطني ، الأمين العام السابق ، السيد داغ همرشولد ، كان قد أعلن ، أن الأمم المتحدة " . . . قد أصبحت المكان الرئيسي الذي يحمي مصالح العديد من الأمم ، تلك الأمم التي كانت تشعر بقوة كعضو في العائلة الدولية ، ولكن عزلة هذه الدول كانت تضيف عليها بعض الضعف . " ان هذا ما زال أمرا حقيقيا حتى الآن . اننا نعرف أن هناك ، حتى الآن ، بعض البلاد الغنية القوية ، التي لا تزال تسيطر على العالم من الناحية الفنية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية . ومن المهام الرئيسية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة ، دفع هذه الدول لاستخدام مواردها المتفوقة بطريقة تعري في نفس الوقت ، مصالح الدول الأكثر ضعفا . ومن

الأهمية أيضا ، ألا تكون هذه الدول الأخيرة ، هي الخاسرة في الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بين القوى الكبرى باسم الانفراج .

وفي ظل الأوضاع الدولية الراهنة ، فقد يكون من مصلحة القوى الكبرى ، أن تؤكد وجودها في الأمم المتحدة ، وأن تترك لجميع الدول المجال لكي تشترك في اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية في هذه المنظمة . ان الامين العام قد حذر في تقريره السنوي من أن المسائل الهامة اذا ما تمّ البتّ فيها خارج الأمم المتحدة ، وتحديا للدول الأعضاء في هذه المنظمة ، فان ذلك قد يزيد من التشكك في قيمة الأمم المتحدة كأداة لحماية السلام . واننا نشارك هذا القلق الذي عبّر عنه الأمين العام .

واليوم ، هناك أكثر من مائة من دول الأمم المتحدة تنتمي الى العالم الثالث ، ومن الطبيعي ، أن تكون مشاكل هذه الدول ، مهيمنة على أعمال المنظمة . فهناك مشاكل الصحة ، والجوع ، والبطالة وغيرها ، وهي تمس غالبية البشر ، وأصبح لها وزن كبير ، ونالت اهتماما متزايدا . وفي اطار منظمة الأمم المتحدة ، قد أمكن تحت عنوان النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، أن يتم التعبير عن الرغبة في ايجاد علاقات أكثر عدلا بين البلاد الفقيرة وبين البلاد الغنية . ان جميع هذه المسائل يمكن أن تناقش في مجالات أخرى ، ولكن الحكومة السويدية تعتقد أنه من الأهمية بمكان ، في هذا المجال ، أن نعطي في المستقبل اهتماما خاصا بهذه المشاكل في اطار الأمم المتحدة* .

* تولى الرئاسة السيد دي لا فلور فالي (بيرو) ، نائب الرئيس .

وهناك عدد من المجالات يمكن فيها ، للمنظمة أن تشكل اداة للتفاوض وكذلك محفلا يمكن أن تعد في اطاره التوجيهات السياسية ، وقد أكدت ذلك جليا الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وحتى اذا كانت الخلافات الأساسية لاتزال قائمة ، فان البلاد النامية والبلاد المتقدمة ، قد تفاوضت في ظل روح من التعاون والتفاهم . وقد اتفقت هذه الدول حول نص سوف يشكل اطارا لجهودنا المستقبلية في هذا المجال ، وانطلاقا من ذلك ، فان الجهود التي تبذلها البلاد النامية ، تسمي للقضاء على الفقر وتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، وكذلك فرض رقابة متزايدة على الموارد في هذه البلاد ، والتأثير بصورة أكبر على القرارات حول المشاكلة الاقتصادية العالمية ، وقد أخذت كل هذه الأمور انطلاقة جديدة ، مما يرجع الى حد كبير الى التضامن القائم بين بلاد العالم في هذا المجال .

اننا نحن الدول الصناعية ، يجب أن نذهب خطوات أبعد ، في تلبية الطلبات العادلة التي لها ما يبررها من قبل البلاد الفقيرة . واننا ان نفعل ذلك ، لا يمكن أن نغمر العين عن حقيقة أن نظاما اقتصاديا عالميا جديدا ، سوف تسفر عنه نتائج عظيمة في بلادنا ، وفي حياتنا اليومية أيضا . ويجدر بنا ان نعرف كيف يمكن أن نقبل مثل هذه النتائج ، لأن التضامن الدولي انما يتطلب ذلك ، وان التفسير أيضا ، وليس الوضع القائم ، هو الذي سيحقق مصالحنا في الأجل الطويل ، وطالما ان الظلم والاستغلال والفقر تسود الغالبية من بني البشر ، فلن يكون هناك مستقبل للسلام والحريّة .

وانا أريد للأمم المتحدة أن تلعب دورا مهيمنا ومشروعا ، فلا بد أن تمثل المجتمع الدولي بأسره ، وان السويد لمقتنعة بضرورة عالمية هذه المنظمة . وان مشاركة جميع الدول ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، وبصفة خاصة تلك التي تعاني من الصراعات والخلافات ، هو أمر جوهري اذا ما أردنا للأمم المتحدة أن تساهم فعلا في السلام والأمن الدوليين .

ان الجهود التي تهدف لاستبعاد الدول التي تريد ان تنضم لمنظمة الأمم المتحدة ، انما هي جهود مؤسفة حقا ، وانطلاقا من ذلك ، فاننا نعرب عن أسفنا لأن الفيتوالذي استخدمته احدى الدول الكبرى في مجلس الأمن قد منع الدولتين الفيتناميتين من الانضمام الى منظمتنا كعضوين جديدين في الأمم المتحدة . ان الشعب الفيتنامي قد ناضل طوال عشرات السنين

من أجل الاستقلال الوطني ، وقد خضع هذا الشعب للمعاناة المؤلمة للحرب الحديثة ، ان شعب فيتنام قد حصل أخيرا بعد انتصاره ، على استقلاله الوطني وهو ينعم أخيرا بالسلام ، وقد حان الوقت فعلا لكي يمثل في هذه المنظمة العالمية .

اننا لنشعر بالخيبة ان نرى فيما بيننا أعضاء جدد في الأمم المتحدة هذه السنة وهم الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، وموزامبيق . ان هذه الدول كانت في الماضي تحت السيطرة الاستعمارية البرتغالية ، وان الكفاح البطولي الطويل لشعوب هذه الدول من أجل الاستقلال والحرية ، قد أسفر أخيرا عن انتصار ذي أهمية تاريخية . وان ارادة وتضامن المقيمين قد أكدت قوة هذه الشعوب . ان وجود ثلاث دول جديدة أعضاء بيننا الآن ليؤكد مدى الاهتمام الذي تنطوي عليه السياسة العاجلة لتصفية الاستعمار التي يطبقها النظام البرتغالي الجديد ، وان هذه السياسة لجديرة حقا بالتقدير من سائر دول العالم .

لقد مضى نحو عام منذ اصبحت السويد عضوا في مجلس الأمن ، وطوال هذه الفترة ، فان هناك قرارات قد اتخذت تجاه موضوع قبرص ، أسفرت عن نتائج ، وأدت الى مفاوضات . واننا نوجه نداء الى الأطراف المعنية حتي تتقدم على طريق الحل الوسط وحتى يتمكن الشعب القبرصي ، الذي يعاني من الآلام ، ان يعود الى الحياة الطبيعية السلمية ، مع حفظ الاستقلال والسلامة الإقليمية للجزيرة .

وفي الشرق الأوسط ، تم التوصل الى اتفاق مرحلي جديد بين اسرائيل ومصر ، واننا لنشعر بارتياح لدى علمنا بهذا الاتفاق ، أملا منا في أن هذا الاتفاق يشكل خطوة على الطريق الذي يؤدي الى سلام دائم في هذه المنطقة . ومع ذلك ، فان هذا السلام لا يمكن ان يتحقق ، حتي تتوصل الأطراف المعنية الى اتفاق كامل وفقا للأحكام الواردة في القرار الذي اصدره مجلس الأمن آخذا في الاعتبار المصالح المشروعة للعرب الفلسطينيين ، وكذلك مطالبهم العادلة من أجل تقرير المصير ، التي لها ما يبررها . ومن الأهمية بمكان ان يستخدم تيار التغيير السلمي في سبيل القيام بمفاوضات جديدة . ويتمين على مجلس الأمن ان يمد في تفويض قوات الأمم المتحدة في سيناء ، وهي القوات التي لعبت دورا هاما في الحد من خطر نشوب النزاع المسلح .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، فان مجلس الأمن لم يتمكن من الموافقة على اتخاذ اجراءات ضد سياسة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا واحتلالها غير المشروع لقليم ناميبيا ، بعد رفض حكومة جنوب افريقيا طلبية طلبات مجلس الأمن . وترى السويد انه يتعين على مجلس الأمن ان يمارس ضغطا قويا على حكومة بريتوريا ، ونحن نعتبر ان الموقف يشكل تهديدا للسلام في مفهوم أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، ولذلك فان فرض العقوبات امر له ما يبرره . ولهذا عندما عالج مجلس الأمن مشكلة ناميبيا فقد صوتنا في صالح الاقتراح المتعلق بالحظر الاجبارى على تصدير الأسلحة الى حكومة جنوب افريقيا .

ان سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، هي أحد الأمثلة الصارخة على ان حقوق الانسان لا تزال موضعاً للانتهاك والاحتكار ، وتداس بالاقدام في أجزاء كثيرة من العالم . وهناك مثل مؤسف آخر ، وهو انتهاك حقوق الانسان الأساسية في شيلي في ظل الدكتاتورية الحالية . ان رفض الطفمة العسكرية الحاكمة قبول مجموعة من الخبراء منبثقة عن لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة ، انما يكشف عن أن هذا النظام الحاكم ، لا يقبل نظام تقصى الحقائق من قبل الأمم المتحدة . وفي هذا الشهر ، وبعد مرور عامين على الانقلاب الذى أطاح بنظام حكم الرئيس اللندى في شيلي ، فان شعوب العالم تبنى غضبها ضد أعمال القهر في شيلي ، كما تبنى تضامنها مع ضحايا هذا النظام . ان تعبئة الرأي العام العالمى ضد نظام الحكم الارهابى الذى تنتهجه الطفمة الحاكمة في شيلي ، يجب ألا تهدأ أو تخف .

وفي بعض البلاد الاخرى التي لا تحظى باهتمام الامم المتحدة ، نجد الناس محرومين من حقوقهم الاساسية . ان المجتمع الدولي يتعين عليه ان يواجه جميع أشكال القمع والارهاب في العالم ، حيثما وجدت . وان مكافحة التعذيب والمعاملة غير الانسانية هي احدى المسائل المدرجة على جدول اعمالنا يجب أن نحقق فيها تقدما ملموسا هذا العام . ان على الامم المتحدة ان تواصل نشاطها في سبيل القضاء على عقوبة الاعدام في جميع البلاد . وهناك من يذكرنا بصفة دائمة بأهمية هذا العمل الموكل للامم المتحدة .

وفضلا عن ذلك ، فأنني أؤكد على ان هناك نقضا مؤسفا في احترام الحقوق السياسية للبلاد ، التي نتلقى البرهان عليه يوميا . ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان يتبنى حق جميع الافراد في التعبير عن آرائهم ، وافكارهم ، دون أى تدخل ، ولكن هناك من يلقي بهم في السجون في العديد من البلاد ، لان جريمتهم الوحيدة انهم عبروا عن آراء معارضة ، ما كان لهم ان يعبروا عنها . ان منظمة العفو الدولية ، منظمة جديرة بالاحترام للطريقة التي مارست بها نشاطها في جميع انحاء العالم ، ودراسة حالة العديد من أولئك الافراد ، واننا في السويد نعتبر ان الامم المتحدة عليها ان تلعب دورا هاما في هذا المجال .

ان ادانة مثل هذه المعاملة ، لا يشكل أى تدخل في شؤون هذه البلاد ، وان احترام حقوق الانسان امر ضروري من اجل اقامة العلاقات الودية بين الدول ، ان هذا المبدأ قد تحقق في الوثيقة التي تم التوقيع عليها في مؤتمر السلام والامن الاوروبي في هلسنكي هذا الصيف . ان هذا المؤتمر قد اكد ان الاوضاع في اوربا قد استقرت ، وان التعاون الملموس بين الدول الاوروبية يمكن ان يقوم على الرغم من اختلاف الايدولوجيات والنظم الاجتماعية ، ونظرا لان هناك قارة بهما صراعات داخلية قد دفعت بالعالم بأسره ، مرتين ، خلال نفس القرن ، الى حربين ، فان هذه القارة قد انطلقت الى مثل هذا التعاون . ان من المؤكد ان ذلك يخدم مصلحة بلاد هذه القارة ، ومصلحة بلاد العالم كله . اننا نعترف ان التقدم الجديد في هذا الطريق انما هو مرتبط بالجهود نحو الوفاق بين الدول الكبرى .

واود ان اؤكد هنا ، ان الاتصالات والتعاون بين مختلف الدول الاوروبية ودول امريكا الشمالية لا يمكن ان يعزل عن الاطار الشامل ، ولا يجب ان يعتبر ذلك تعاونا لا يخدم الا مصلحة

هذه البلاد فقط. ان التعاون السياسي والاقتصادي المتزايد بين الدول الصناعية الكبرى والذي لا يهدف فقط الى توسيع مصالح هذه الدول ، قد يؤدي ايضا الى القضاء على التوزيع غير العادل للموارد والطاقة . انه في اعقاب مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي ، يتعين على الدول التي شاركت في هذا المؤتمر ان تتحمل العديد من المسؤوليات الكبرى بالنسبة للسلام والمساواة بين شعوب العالم .

ان التضامن الدولي يسير جنبا الى جنب مع التضامن داخل كل بلد . وان اي سياسة خارجية تتم في اطار التضامن انما تجد ما يشجعها من السياسة الداخلية التي تعتمد اساسا على التضامن كأحد اركانها الاساسية . وكذلك فان المساواة الاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الرجال والنساء ، ومشاركة جميع الافراد في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم اليومية ، خاصة ما يتعلق منها بالعمل والعلاقات الاجتماعية ، تشكل الاصلاحات التي تؤدي الى التماسك الاجتماعي . وهي تشجع ايضا التضامن بين الامم .

وليس من العادلة ان انهي كلمتي دون ان الفت نظرکم ، الى موضوع كان مجال تقدم بسيط جدا ، هو مجال نزع السلاح .

فعندما انشئت الامم المتحدة في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، كان من اهدافها الاساسية ، تشجيع تحقيق السلام والامن الدوليين ، عن طريق نزع السلاح ، وللان لم يتخذ أي اجراء حاسم لتحقيق هذا الهدف ، وبالرغم من البيانات والانشطة التي تمت خلال الاعوام السابقة فلم يتحقق حتى الان أي انجاز حقيقي ، بل ان مستوى التسليح ، وترسانات الاسلحة لاتزال في تزايد مستمر .

ان توازن الازهاب العسكري يمكن ان يعتبر نوعا من انواع الضمانات التي تخدم السلام ، ولكن في الامد الطويل ، فان ذلك التوازن لا يمكن اعتباره قاعدة جديرة بالثقة لخدمة السلام العالمي . ان الاستعدادات العسكرية ذات المستوى المرتفع ، والمخزون الهائل من الاسلحة يمكنها في حد ذاتها ان تؤدي الى التصادم . واذنا ماتكلنا بطريقة جادة عن جو من الوفاق السياسي ، فانه يتعين علينا النظر بمزيد من الاهتمام الى الفرس التي تتاح حقا لنزع السلاح. ومن الواضح ايضا انه اذا كانت عملية الوفاق السياسي يجب ان تستمر طويلا وان تتخذ ابعادا أكثر

اتساعا ، فقد يكون من الواجب أن يقترن هذا بجهود ترمي الى خفض للقوات ، والاهم من ذلك أن نبدأ فعلا بنزع حقيقي للسلاح .

وفي مؤتمر الحقوق الانسانية الذي عقد مؤخرا بيد واننا حققنا بعض التقدم ، وانني افكر في قواعد جديدة حول حماية الحقوق المدنية خلال الصراعات المسلحة ، وكذلك الحد من استخدام بعض الاسلحة القاسية ، والاقبال من استخدامها بما يركز على الاهداف الانسانية ، مما قد يشكل خطوة نحو نزع السلاح الحقيقي بفضل وقف انتاج وانتشار هذه الاسلحة .

منذ ثلاثين عاما ، انفجرت أولى القنابل الذرية النووية ، وقد رأينا منذ ذلك الحين ، التزايد المستمر لترسانات الاسلحة النووية في العالم ، ولقد كان ذلك كافيا لمدة طويلة للقضاء على البشرية والحضارة . ان كمية الاسلحة النووية قد بلغت حدا خطيرا فعلا ، في حين ان هناك خطر نشوب حرب ، وهناك موارد بشرية ومادية قد استخدمت في الاسلحة ، حين كان من الافضل ان تستخدم في خدمة الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم مصالح شعوبنا .

حتى نحقق نتائج في مجال نزع السلاح ، فان مسؤولية كبيرة تقع أولاً على عاتق القوتين العظميين النوويين : الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي . ونحن نعبر عن ترحيبنا بالجهود التي بذلتها هاتان الدولتان للحد من الأسلحة الأكثر تدميراً ؛ وذلك عن طريق المحادثات الثنائية . ولكن في نفس الوقت فان علينا أن نتذكر أن هذه المحادثات لم تحرز في الوقت الحالي أي تقدم ملموس في مجال نزع السلاح . بل على العكس تماما فان بعض الاتفاقات التي تم التوصل اليها بالفعل تسمح في الواقع باعادة التسلح الى مستويات معينة .

وان نمتنع عمدا عن الحصول على الأسلحة النووية ، فان بعض البلاد غير المزودة بالأسلحة النووية قد أكدت على انها قادرة على أن تشكل حاجزا فعالا ضد انتشار الأسلحة النووية . ان وقف انتشار الأسلحة النووية يمكن بشروط منها استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في كل مكان ، وكذلك في البلاد المزودة بالأسلحة النووية ، حيث يجب ان تخضع لاجراءات فعالة للرقابة الدولية بقدر الامكان . ومنها أيضا أن كل الدول التي لم تنضم بعد الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أن تنضم اليها . ولكن الأهمية هو أن الدولتين العظميين ينبغي عليهما ان يتخذنا التعهدات بأسرع ما يمكن في مجال التسليح النووي . وانني أود بصفة خاصة ان تؤكد هنا ضرورة الملحة لحظر التجارب النووية تماما . ان السويد ، منذ زمن بعيد ، قد سعت جاهدة للتوصل الى اتفاق في هذا المجال ، وسوف تواصل جهودها في هذا الشأن . وفي عام ١٩٧١ تقدمنا لمؤتمر لجنة نزع السلاح بمشروع معاهدة يهدف الى التوصل لمعاهدة للحظر الشامل للأسلحة النووية . ان هذا الموضوع يجب أن يحظى بمركز مهيم في جدول أعمال هذه الجمعية ؛ كحقيقة نرحب بها .

ان المسؤولية الرئيسية لانجاز حقيقي في مجال نزع السلاح تقع على عاتق القوتين العظميين . ويجدر بجميع الدول والمجتمع الدولي بأسره ان يبذل الجهود الجادة تحقيقا لهذا الهدف وانجاحه . وهكذا فقط يمكننا أن نقيم المجتمع الآمن بالنسبة للبشرية . اننا نشعر بالارتياح لأن السكرتير العام للأمم المتحدة قد أعطي اهتماما كافيا لنزع السلاح في مقدمة تقريره السنوي . اننا نؤيد الفكرة الرامية الى أن تلعب الأمم المتحدة دورا مهيمنا في الجهود الرامية الى تحرير العالم من الخوف .

السيد دنيس (ليجريا) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، من

دواعي سروري، العظيم أن أقدم لكم نيابة عن وفد ليجريا التمهاني الحارة على انتخابكم لرئاسة
الدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان لكم مبرغ ، باعتبارها عضوا مؤسسا لهذه المنظمة العالمية للسلام ، قد اشتركت
باستمرار في الجهود الدولية لترجمة مبادئ الميثاق الى حقيقة واقعة ؛ في اطار المجتمع الدولي
الذي واجهه بجد ضرورة التخيير . ومن واقع سجلكم الممتاز تاتون الى هذا المنصب الهام ، بذخيرة
من الخبرة والمعرفة لا يمكن مباراتها بسهولة . وانتم تقومون بمسؤوليتكم ، نؤكد لكم ، التأييد الكامل
من وفد ليجريا .

واسمحوا لي أن انتبه هذه الفرصة لكي أقدم لسلفكم الممتاز سعادة عبد العزيز بوتفليقة
وزير خارجية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ذلك الابن البارز لافريقيا ، التقديس
القلبي للطريقة المتميزة بالكفاءة والقدرة التي رأس بها أعمال الدورة العادية التاسعة والعشرين ،
وكذلك الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة .

اننا نحبي السكرتير العام دكتور كورت فالدهايم ، للطريقة المتميزة بالكفاءة التي يواصل بها
تصريف أمور السكرتارية ، وجهوده التي لا تكل التي يبذلها لصالح السلم والأمن الدوليين ، وتشجيع
التعاون المتعدد الأطراف .

بعد فترة ممتدة من الكفاح المرير القائم على التضحية بالذات للتحلل من وصمة الاستعمار
والسيطرة ؛ فان ليجريا تشعر مرة أخرى بالسرور والفخر ان ترحب بمجموعة أخرى من الدول الأفريقية
في الأمم المتحدة ، وفي مجموعة الأمم الحرة . ففي هذه المرة نرحب بدولة الرأس الأخضر ، وجمهورية
سان تومي الديمقراطية وبرنسيب ، وجمهورية موزامبيق الشعبية . وحيث ان الانتصارات السابقة
على الاستعمار والقمع كانت ذخيرة قيمة لهذه الدول الجديدة خلال كفاحها ، فان انتصاراتها
أيضا يمكن ان تكون عاملا هاما في تقوية ارادة وتصميم أولئك الذين طزالوا معرضين لمهانة
الاستعمار وحكم الأقلية العنصرية والفصل والتمييز العنصريين .

اننا ان نرحب بهذه الدول الثلاثة الجديدة في أسرة الأمم المتحدة ، نتطلع الى التصفية الكاملة للاستعمار البرتغالي في أفريقيا ، مع حصول أنغولا على الاستقلال القريب في وقت لاحق من هذا العام . اننا نؤمن بأنه سيكون لصالح أمة أنغولا العظيمة ، ان هذه الدولة يجب أن تستعيد استقلالها سريعا ، والقادة السياسيون في تلك المنطقة سوف يقومون بدافع من التقاليد الافريقية المقدسة بحل خلافاتهم ، ولن يسمحوا لقوى التفرقة الخارجية بأن تواصل سعيها في تخريب الأهداف النبيلة لتقرير المصير والاستقلال .

اننا مجتمعون هنا في هذه الدورة العادية للجمعية العامة ، والتي تصادف العيود السنوي الثلاثين لانشاء منظماتنا العظيمة ، للتداول حول بنود جدول الأعمال المطروح علينا ، ولكي نفكر تفكيرا عميقا في الازمات التي تكثف عالمنا ، وكذلك لكي نوجد حلولا للشور الناتجة عن المواقف وتراكيب المجتمع العالمي اليوم . وفي النهاية سواء كنا نبحث مشكلة سياسية معينة في اقليم ما من العالم ، أو سواء كنا نهتم بمشكلات رفاهية الانسان بالتغلب على مشاكل الفقر والسكان والاذنية والطاقة ووضع المرأة والموارد الطبيعية والتصنيع والبيئة ، وايجاد شروط مالية وتجارية أفضل لنا ، ان كل هذا شرط لا غنى عنه للتقدم الحقيقي في كل المجالات ، وان هذا يتطلب الاعتراف القومي بالحقائق المتغيرة ، وضرورات العلاقات الدولية ، والرغبة القومية في الاستجابة لهذه التغييرات ، واستعداد مشترك لكي نكيف الجهاز الدولي لتنفيذ الارادة الجماعية الحقيقية . ان السكرتير العام ، بفضل حدة ذهنه ، وقوة ادراكه استطاع أن يشخص مشكلة المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي ، عندما أشار في مقدمة تقريره السنوي " ان التطور في عالم ما بعد الحرب وادخال الأسلحة النووية ، وانشاء أحلاف عسكرية اقليمية ، وخطوات تصفية الاستعمار السريعة ، وتقدم العلوم التكنولوجية التطبيقية بدرجة غير عادية ، والزيادة الكبيرة في السكان ، و بروز مجموعة كبيرة من الدول النامية المستقلة ، قد أدى الى هيكل جغرافي في الثلاثين سنة الماضية ، لذلك فان القوى الاساسية ، سياسيا واقتصاديا في العالم بأسره ، قد تغيرت تغييرا جذريا ، بطريقة لم يمكن التكهن بها في سان فرانسيسكو (A/10001/Add.1, Page 2) .

وفي الاستجابة على قدر هذه التطورات ، فان هنالك حاجة ملحة في أن نكيف موقفنا من بعضنا البعض كدول مستقلة ذات سيادة ، واذنا كنا نريد أن نتفهم بالكامل حجم مشكلاتنا فيجب

أن نراجع في الوقت المناسب مياكل تعاوننا ونحن نسعى الى ايجاد حلول حقيقية لتحقيق المبادئ النبيلة الواردة في الميثاق من أجل تحقيق السلام ، ومن أجل تحقيق الآمال في الأمم المتحدة . ان الاستقلال السياسي لا معنى له دون التحرر الاقتصادي ، لذلك فان البلاد النامية سمعت الى أن تكمل الاتصالات بين الشرق والغرب ، والمشاورات بين الشمال والجنوب ، حتى تجعل الأمم المتحدة ، ليست فقط جهازا من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين ، ولكن ككي تكون حارسا ضد ما انطوى عليه السلام بلا أمل من مصادر الرعب ، لاننا بدأنا ندرك في عالمنا اليوم أن انتصار السلام يمكن تحقيقه عن طريق انتصار التقدم الدولي .

وفي الوقت نفسه فمما يعيق الطريق الى التقدم ، الجمود في أسواق الصادرات ، وتدهور شروط التجارة مما يثقل على شعوبنا وأممنا تراكمات الاقلال من قيمة الانسان والموارد الطبيعية عبر القرون ، وتعاطف التضخم ، وما يعقب ذلك من انكماش ، واعباء الديون ، وقلة حجم نقل رؤوس الأموال الى بلادنا النامية . وفوق كل ذلك فان من دواعي الأسف الشديد ، أنه قد وضع على كاهل عالمنا الواحد هذا ، أعباء المفاهيم الأنانية والمؤسسات القاصرة . وفي الأمم المتحدة نواجه اليوم تحديا جديدا لكي نحسن الاستراتيجية ، وننشط النظام الخاص بتحرير البشرية جمعاء . ان خطط تنميتنا قد أحبطت لوقت طويل ، وقسوة الجوع عانت منها طويلا الشعوب التي لا حول لها ولا قوة ، وطالما حطمت القوى التدميرية للفقر الطاحن الأمل في مستقبل أكثر اشراقا ينطوى على الأمل .

ان وفد ليبريا يسره أن يلاحظ ان عبء القرون يمكن أن نشارك في تحمله في المستقبل ، عن طريق الاستعداد المشترك لترجمة الاتفاقيات المحدودة ، الا انها اجماعية ، والتي أمكن التوصل اليها في الدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة ، والتي تهدف الى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، يتسم بمزيد من المساواة والعدالة ، يمكن أن تشارك في تحمله عن طريق ترتيبات لاتفاقيات التجارة متعددة الأطراف ، ونقل رؤوس الأموال ، ويمكن المشاركة في تحمله اذا ما اتخذت خطوات تتسم بالعزم في عالمنا اليوم ، لكي ندخل التكنولوجيا الحديثة الى الزراعة الحدية ، والبيئة الحضرية . ويمكن المشاركة في تحمّلها بارادة قوية وبالتكافل والتعاون والتحالف الخلاق بين جميع الأمم ، ولا أعني بالخلاق تشجيع التجمعات ، بل أن يتم

هذا بعيدا عن الخوف المتزايد . لان العالم يستطيع أن ينتقل بسهولة من الشعور بالقومية الى عهد جديد من التجمعات الاقليمية . ان ما نحتاجه في الواقع بدلا من ذلك ، هو أنظمة ملائمة يمكن أن تنظم القوى الديناميكية للموارد المالية العالمية ، والمؤسسات حتى تربط بطريقة فعالة بين أولئك الذين يستطيعون الانجاز ، وأولئك الذين لهم آماني وأطماع في أسرة الانسان . لذلك فان المهمة القادمة للتنمية لن تكون سهلة ، ويمكن أن تكون سهلة اذا ما وضعنا ميثاقا مشتركا للسلوك يحكم سلوك المؤسسات متعددة الجنسيات ، واذا ما انتهج اسلوب متعدد الاطراف لزيادة الانتاج الزراعي والمشروعات الأخرى الجماعية لزيادة المواد الغذائية ، ومشروعات التنمية الهامة . ونحن نأمل باخلاص في أن نكون قد وصلنا الى بداية هذا التناول الجماعي للقرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة . ونحن نؤمن بأن التعاون بين دول العالم الثالث سوف يدفع التعاون بين الأمم المتقدمة والنامية لاعادة تشكيل المؤسسات لتحقيق عالم أفضل غدا .

وهكذا فلتتحرك الى الأمام بشجاعة واصرار لتنفيذ القرارات التي توصلنا اليها بالتضامن خلال الدورة الاستثنائية الأخيرة ، وتؤكد من أن لا تبقى جزءا من وثائق الأمم المتحدة المكدسة ، بل أن تكون ذخيرة للنية الحسنه العالمية ، والتفاهم والتعاون .

ان حكومة بلدى على استعداد دائما للاسهام في المساعدة على ضمان أن روح الوفاق المتبادل ، التي اتسم بها حوارنا حتى الآن ، سوف تستمر في المفاوضات المتصلة ، ونحن نتحرك نحو تحقيق بناء النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

ان السلام والأمن قد ارتبطا دائما بالتقدم الاقتصادى والاجتماعى لشعب من الشعوب ، سواء أكان في دولة قومية أم يشكل جزءا من المجتمع الدولى . ولذلك اذا تحدثنا بدرجة من التفاؤل حول احتمالات تحسين الموقف الاقتصادى العالمى ، فلا يجب أن نعمل ذلك دون ادراك كامل للقوى السياسية التي تتفاعل في عالمنا اليوم .

ان مسرح الاحداث المعاصرة يكشف أن تخفيف التوتر كما ظهر في مؤتمر هلسنكي الأخير حول التعاون والأمن الاوروبى ، يؤكد بأن التوترات الرئيسية سوف تقل ، كما أن احتمال المواجهة النووية سوف يقل بدرجة كبيرة . ونحن نعتبر أن الاقتراحين اللذين قد مهما وزير خارجية الاتحاد السوفياتى السيد جروميكو صباح اليوم أمام هذه الجمعية ، والذي أشار اليهما مؤخرا السيد جيمس كالاهان وزير خارجية المملكة المتحدة ، يحظر أحدهما إنتاج المزيد من أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ، ويتعلق الآخر بوقف التجارب النووية ، والنووية - الحرارية ، وعقد اتفاقية تهدف الى تحقيق حظر شامل على التجارب النووية ، باعتبارها بناءة ، وتأتي في وقتها وتستحق تأييد جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، بل تأييد جميع الشعوب المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم .

ان روح تلك الاقتراحات تتماشى مع آراء الولايات المتحدة حول نزع السلاح وانتشار الأسلحة الذرية ، التي أعرب عنها السيد كيسنجر عندما تحدث بالأمس في هذه الجمعية .

وفي الوقت الذى نرحب فيه جميعا بالجهود الحقيقية لتشجيع الوفاق الدولى ، فاننا نعتبر انه من الضرورى ان تمتد هذه العملية الى مراكز اخرى مضطربة في عالمنا . ومع ان مصدر النزاع العالمى الأخير كان في اوربا ، وبقي هناك يؤثر على الأمن الاوروبى أو الغربى ، فهناك احتمال حقيقى بسبب انتشار الأسلحة النووية التقليدية واستمرار التوترات وخاصة في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا ، لاندلاع نزاع ذى ابعاد عالمية في تلك المناطق وفي غيرها ، اذا لم يؤد الوفاق المختار الى تخفيف عالمى حقيقى للتوتر .

ان ليبريا ترحب بالتحويلات الايجابية التي حدثت منذ الدورة العادية الاخيرة . وقد سرتها الاستجابة الانسانية للتغيير البناء في مجتمعنا العالمى والذي يعكس حقائق التغيير في العلاقات

بين القوى الكبيرة . ان رئيس ليبريا الدكتور وليام ر . تولبرت ، عكس هذا التطور المشجع حينما أعلن مؤخرا :

” في هذا العالم غير المتوازن ، فان قوة اجتماعية سياسية جديدة تتعاطم في كل منصف . فسواء في كمبوديا في الشرق الأقصى ، أو في موزامبيق أو الرأس الأخضر أو سان تومي وبرنسيب في افريقيا ، أو كوبا في أمريكا اللاتينية ، أو البرتغال في أوروبا فقد برز اتجاه يبشر بالخير من أجل السلام العالمي ، وتدعو الله أن يحقق ذلك في وقت قريب ” .

ان مبادرات من حالة ” اللاسلم واللاحرب ” في الشرق الأوسط ، تدخل في هذه الطائفة من التطورات التي نرحب بها . وكما أوضحنا في الماضي ، نكرر اليوم أن ليبريا لا يمكن أن تؤيد في هذه المنطقة المضطربة الا سياسة تهدف الى تحقيق سلام دائم يضمن لجميع شعوب المنطقة ، بما في ذلك الفلسطينيين ، والاسرائيليين ، حقوقها في العدالة والأمن ودولة قومية .

ان الاعتماد الكامل على قوة السلاح والخطرة في المفاوضات ، ليست طريقة تحقيق هذه الأهداف . فمنذ عام ١٩٤٨ شهدنا جميعا الفشل المأسوي لهذه الطريقة . ولا يجب أن نألوا جهدا حتى تحل محل الاعتماد على القوة ، المفاوضات الحقيقية ، لكي نستبدل مناخ عدم الثقة والخوف والبغضاء بالتسامح والتفاهم والتعاون .

أقول بوضوح ان ليبريا تؤيد الرأي القائل بأن هناك شرطين لازمين لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط ، وهما انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ حرب حزيران / يونيو من عام ١٩٦٧ ، وممارسة شعب فلسطين لجميع حقوقه القومية .

وتمشيا مع اهتمامنا الكبير لتحقيق السلام في هذا الاقليم ، فاننا نحبي الجهود التي لا تكل من جانب جميع الأطراف التي شاركت في الوصول الى الاتفاقية المؤقتة الأخيرة ، وهذه الاتفاقية قد تم الوصول اليها بعناء ، الا أنها محدودة اذا نحينا جانبا المشكلات الضخمة لحقوق الفلسطينيين ، والاحتلال غير المشروع للأراضي ، والأمن الاسرائيلي . ونحن نأمل أن تتضمن امكانية عظيمة لا تخاف مبادرات دبلوماسية فورية لصالح سلام دائم وعادل .

ونحن ان نحبي هذه المنجزات السعيدة ، ولو انها محدودة ، نتطلع لا تصالات أخرى لتحقيق حرية الانسان ، لاننا مازلنا نواجه بقوى تعمل على تخريب النوايا الحسنة والدولية ،

وتعرض السلام والأمن الدوليين للخطر . وهذا هو الحال في جنوب افريقيا ، وفي جيوب أخـرى للاستعمار والقمع . واسمحوا لي أن أعرض عليكم بعض أفكار الرئيس الدكتور وليام تولبرت حول مشكلة جنوب افريقيا :

” لقد وضعنا حدا فاصلا بين الموقف الحالي والشروط المقبلة التي سوف تسود . ان الفرق هو أنه في الوقت الذي يمكن فيه تغيير الأوضاع الحالية ، فان المساواة العنصرية والعدالة الاجتماعية وحكم الاغلبية الافريقية ، هي أمور لا زمة بالنسبة لجنوب افريقيا كما هي لا زمة بالنسبة لبقية أجزاء القارة ” .
ومضى الرئيس يقول :

” وسواء أكان نتعامل مباشرة مع حكومة جنوب افريقيا في الجهود لتحقيق تغيير سلمي فوري ، أو سواء كنا نعطي الدعم الأدبي والمادي لحركات التحرير الافريقية ، وسواء كنا ننضم الى الجهود المتضافرة في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، فاننا مصرون على العمل بايجابية من أجل التحرير الكامل المطلق لكل افريقيا ” .

وفيما يتعلق بناميبيا فان ليبيريا كان من رايها دائما أن تواصل الاعتقاد بأن شعب هذه المنطقة الدولية يجب أن يحصل دون تساهل على حقوقه التي لا تنازع في تقرير المصير ، والاستقلال ووحدة وسلامة أراضيه . كما اتاحت لي الفرصة لكي أوضح أمام مجلس الأمن في شهر حزيران / يونيه ، حينما كان يبحث موضوع ناميبيا ، فقد كان من رأي وفد حكومتي انه يجب أن تكون هناك انتخابات ديموقراطية في ناميبيا تحت اشراف الامم المتحدة دون ابطاء ، ويجب أن يبدل المجتمع الدولي الجهود اللازمة الفعلية ، لضمان أن حكومة جنوب افريقيا سوف تنسحب من ناميبيا ، وأن تعطى لشعب تلك المنطقة حقوقه المشروعه لكي يحقق مستقبله بنفسه .

ان تسوية دستورية لزامابوى مازالت بعيدة المنال ، وهذا يرجع الى أن معايير العدالة والقمع في تلك المنطقة لم تفسح المجال للتدخل والتحضر . وعلى أساس اعلان دار السلام بشأن جنوب افريقيا الصادر في نيسان / ابريل عام ١٩٧٥ ، فان سياسة ليبيريا تؤيد المفاوضات ، وعدم التساهل اطلاقا في مبدأ حكم الاغلبية . وحتى تؤدي المفاوضات الى اتفاقية لها جدواها ، فان جميع قادة المؤتمر القومي الافريقي والممثلين الشرعيين لشعب زامبابوى العظيم ، يجب أن يشتركو بحرية في هذا .

ونحن نحبي المساهمات التي تستحق المديح من جانب رئيس زامبيا الرئيس كينيث كاوندا والقادة الافريقيين الآخرين في المساعدة على تمهيد الطريق نحو ايجاد تسوية عن طريق التفاوض . ونأمل في أن ايان سميث المتمرد ، سوف يدرك قريبا أن حل مشكلة زامبابوي لن تتم الا عن طريق قبول مبدأ حكم الأغلبية ، وانشاء مجتمع قائم على تعدد الأجناس .

وسوف تواصل ليبريا الكفاح حتى يؤول حكم التفرقة العنصرية غير الانساني في جنوب أفريقيا الى سلة مهمات التاريخ حيث مكانه الطبيعي . لأنه بالنسبة لليبريا فان اليانتيوستانات لا تعتبر ديارا للافريقيين ، ان ديارهم لا يمكن أن تكون أقل من حرية الوصول ، وعلى قدم المساواة الى كامل منطقة جنوب أفريقيا ، وعلى أساس المبادئ الديمقراطية ، وفي جو يتحطم فيه تماما نظام العبد والسيد ، وأن يحل محله موقف أكثر تعقلا يقوم على التسامح ، واحترام حقوق الانسان الأساسية .

وفي الوقت الذي رحبت فيه ليبريا بجهود التفاوض والمصالحة في بعض أجزاء اقليم جنوب أفريقيا . أود أن أوضح بما لا يدع مجالا للشك ، أننا لانؤمن بأن الأغلبية الافريقية في تلك المنطقة سوف ترضى بموقف يقوم على المفاوضات التي لا تنتهي ، لأن أهدافهم هي تقرير المصير والاستقلال وتحطيم جميع النظم العنصرية والقمع ، وسيبقى لهم الحق في العودة الى استئناف الكفاح المسلح لاستعادة حقوقهم التي لا تنازع .

ان ليبريا لزاللت تفسر قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د-١٥) الذي يعطي للبلاد التابعة الحق في الاستقلال . ونحن ان نرحب بدولة بابوا غينيا الجديدة في مجتمع الأمم الحرة ، ناشد بصفة خاصة الدول الاعضاء في هذه المنظمة والتي مازالت في قائمة " القوى الاستعمارية " أو " القوى التي تتولى ادارة أقاليم أخرى " في هذا العصر المستنير ، عصر التحضّر الانساني ، لكي تسرع بخطى انسحابها حتى تعم بركات الحرية على كل الأسرة الانسانية .

في بداية هذه الكلمة تحدثت عن بعض الشرور التي تنطوى عليها المواقف والتراكيب التي ابتلي بها مجتمعنا العالمي والتي تتطلب شعورا بالطابع الملح لها . هذا اذا كنا نريد حقا أن نتغلب على الازمات في وقتنا هذا ، وهناك ملاحظات عن التغييرات الجذرية في أساس القوى منذ انشاء الامم المتحدة ، والتي أدت الى تفتيت القوى السياسية في الخمسينات والستينات ، والتي يصحبها الان تفتت في القوى الاقتصادية . هذه التطورات تجعل العلاقات الدولية غير مستقرة ، ولكننا لانواجه صعوبات خالية من الفرص .

لذلك ونحن في وسط هذه الازمات السياسية والاقتصادية ، نواجه جميعا تحديات لكي نجد التزاماتنا لتلك المبادئ الخالدة لميثاق الامم المتحدة ، وان هذا التحدي لا يتطلب فقط العمل من أجل ايجاد سلام وأمن نشيطين ، ولكن لتجنب احتمالات السلام بلا أمل ، وان هذا التحدي

لا يتطلب فقط العمل من أجل تضييق الهوة بين المحظوظين والمحرومين ، ولكن ربط الواقعية بالعدالة حتى نتحرك نحو القضاء على بؤر التوتر في الشرق الاوسط ، وفي جنوب أفريقيا ، وقبرص ، وفي شبه جزيرة كوريا ، وفي أجزاء أخرى من العالم .

وفي هذه الذكرى السنوية الثلاثين لانشاء هذه المنظمة العظيمة . نحن شعوب الأمم المتحدة مدعوون الى أن نواصل مسيرتنا ، اذا كنا نعتبر أنفسنا بشرا قادرين على تسيير أمورنا ، بدلا من أن نترك الامور تسيير اما في خطر أو يقصر النظر وتسليم للحظ ، أو لأى اتفاق رأى لا يمثل الاجماع مهما كان مصدره .

ولذلك فاننا نناشد الجميع ، الأقوياء سياسيا سواء القدامى ، أم الجدد ، وكذلك الضعفاء سياسيا ، والذين لهم امتيازات اقتصادية سواء أكانوا من القدامى أم الجدد ، وكذلك المتضررين اقتصاديا بالأ نألو جهدا في دعم جهود الوفاق واجراء المشاورات والتعاون ، وأن نعمل بنشاط من أجل ميلاد مجتمع عالمي حقيقي ، نستطيع أن نمارس فيه جميعا التسامح ، وأن نعيش في تعاون معا ، في سلام كجيرمان طيبين ، لأن مصيرنا في هذا الكوكب مترابط ومتشابك ، بالعديد من الطرق ، وليس لنا بديل آخر يمكن أن يدوم .

وكما قال توا وزير الخارجية " كالا هان " فانني أيضا مؤمن بأن الانسان سوف يكون على مستوى التحدى .

السيد طومسون (جامايكا) (الكلمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس ، أرجو أن أبدأ كلمتي بأن أعبر نيابة عن حكومة وشعب جامايكا عن تهانينا لسيادتكم بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة ، ونظرا لمنجزاتكم كرئيس لوزراء لكسمبرج ووزير لخارجيتها ، فمن نتوقع أنه تحت قيادتكم سوف تتمكن هذه الدورة للجمعية العامة من استئناف المهمة التي بدأت في اطار الأمم المتحدة تحت قيادة سلفكم الموقر السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، وانني أتقدم له بتهنئتي وشكري على العمل القيم الذى قام به فيما يمكن أن يوصف بعام حافل بالأحداث في تاريخ الأمم المتحدة .

أود ان اعرب عن تقديرنا لكم ، وللعاملين بمنظمة الامم المتحدة ، للمعونة القيمة المستمرة التي تلقيناها منكم في جهودنا ، والتي سوف يفيد منها جزء كبير من ابناء البشر عن طريق المحافظة على السلام ، وتطبيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية .

ان ثلاث دول مستقلة ، هي جمهورية الرأس الاخضر ، وجمهورية سان توي وبرنسيب الديمقراطية ، وجمهورية موزامبيق الشعبية ، قد اصبحت اعضاء في هذه الجمعية ، وان جامايكا تتقدم لها بترحيبها الحار . ونحن نتطلع ايضا لعضوية بابوا غينيا الجديدة في هذه المنظمة .

ان العام الماضي قد اتسم بالتغيرات العميقة في الشؤون الدولية ، السياسية ، والاقتصادية ، وهذه الدورة تعطينا فرصة لكي نتساءل ، اين نحن الان ، والى اين نمضي ؟ ونحن نحاول الرد على هذا السؤال . دعونا اولاً ننظر الى منظمة الامم المتحدة .

ان الامم المتحدة التي اصبحت ممثلة لكافة شعوب العالم ، تعكس ضمير البشرية ، واليوم ان اصبحت وسائل النقل والسفر ، ووسائل الاعلام تربط بين كافة شعوب العالم ، وان اصبحت هناك نظام فعال لنشر المعلومات بشأن عمل الامم المتحدة ، فقد امكن بذلك ان ندعم التأييد العالمي والعمل التعاوني الواسع النطاق ، وبالفعل قد حصلت الامم المتحدة على تقدير واحترام كبير بسبب شخصيتها غير المتحيزة ، فقد حصلت على هذا الاحترام عن طريق اثرها المباشر على حياة الرجال والنساء في العالم .

وبسبب هذه الرابطة المباشرة بين الامم المتحدة وبين الشعوب ، وضرورة دعم هذه الرابطة ، سوف اتوجه بالاسئلة التالية عن طريقكم ياسيدى الرئيس ، لشعوب العالم .

” نحن هنا في الامم المتحدة نعالج موضوعات حيوية تؤثر على الجنس البشرى ، مثل الحرب ، والسلام ، والجوع ، وحقوق الانسان ، وحشد كبير من مشكلات الانما ، فبالنسبة لهذه الموضوعات ، وباعتباركم مواطنين لدول اعضاء بالامم المتحدة ، فما الذى تعرفونه عن السياسات والمواقف التي يعبر عنها مثلوكم هنا ؟ ، والى اى حد تمثل هذه السياسات والمواقف مشاعركم ومواقفكم الحقيقية ؟ ”

” ان القوة الحقيقية للامم المتحدة ينبغي ان تكمن في قبولها الواسع النطاق من قبل شعوب العالم ، وليس فقط عن طريق الساسة الذين يمثلون بلادهم . هل تعرف وتوافق ايها المواطن العادى على ان تنفق الدول المتقدمة في العالم ما بين ٢٥٠ . . . و ٢٧٥ مليون دولار سنويا

على الانفاق العسكرى ، بينما لا ينفق على المعونات الرسمية من اجل التنمية سوى . . . (١) مليون دولار فقط ؟ وهل تعلم وتوافق ايضا انك بينما تتحدث عن طريق ممثلك في هذه الجمعية ، عن تخفيف حدة التوتر العالمي ، وخلق جو ملائم للسلام وتحقيق الرخاء ، وبينما ترسل الجرارات الزراعية لمقاومة الجوع ، انك ايضا ترسل الاسلحة المتقدمة التي تؤدى الى قتل الضعيف ؟ انه من الصعب ان نقول ايهما نأسف له اكثر ، ورطة الدول الفقيرة التي تشتري الاسلحة بدلا من ادوات الزراعة التي تحتاج اليها ، او جرم الدول التي تتاجر في ادوات الدمار والموت بكميات ضخمة ؟ ”

ان القوى الكبرى التي تشترك في مسؤولية المحافظة على السلام الدولي والرخاء الاقتصادى تصنع وتبيع في الوقت ذاته الصواريخ والدبابات والاسلحة للطرفين احيانا . ان وسائل الاعلام تورد صوراً لآثار الحرب ، والحالة التي يعاني منها اللاجئين ، ولكن تلك الدول تباع لهم البنادق بدلا من ان تباع لهم وسائل اعادة البناء . ان الشعوب التي تحتاج للمساكن والغذاء والدواء ، تباع لها الدبابات والاسلحة والصواريخ . ان البندقية ليس لها الا استعمال واحد ، انها لا تستطيع ان تبني مدرسة ولا مسكنا ، انها لا يمكن ان تحرث الارض ، ولا ان تنتج الغذاء ، انها لا تستطيع فقط القتل والدمار .

ان الاتجار بالاسلحة لا ينعصر في المناطق التي تجرى فيها صراعات مكشوفة ، بل ان هذه الاسلحة تستخدم من اجل القمع الذى يمارس ضد دول تتمتع بالسيادة الكاملة عند اتباعها لسياستها في المجال السياسي ، والاجتماعي ، والاقتصادى ، وان هذا الامر له اهمية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تنفذ برامج تستهدف تحقيق تحول جذرى لمجتمعاتها ، والتي تواجه بذلك مخاطرة الاضطرابات الداخلية التي تزيد منها القوى الخارجية .

هل يعلم المواطن العادى بعد الدمار الاجمالي الذى سببته الحرب ، وعندما تقدم الضحايا انفسهم ، في شكل من التسامح ، يحاولون الانضمام الى عضوية الامم المتحدة كملجأ لهم ، ان المسؤولين عن الدمار ، الذى حاق بالضحايا ، هم الذين ينكرون عليهم حق العضوية ؟ .

انى اتفق ، دون تحفظ ، مع الكلمات التي ادلى بها السيد الدكتور كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة عندما قال :

" ان العالم الذى يكون بقاء الامم فيه تحت رحمة فئة قليلة ، سوف يقاسي القمع والاضطهاد . " (2355th meeting, P.32) . ان كل الدول الصغرى تعرف ذلك وتؤمن به بخوف ورعدة .

ان قبرص ليست الا مثالا لمأساة التدخل ، وتعتبر بيليس مثالا آخر ، وانني الاحظ. بارتياح وسرور ، ان الولايات المتحدة قد عرضت مساعدتها في تسوية النزاعات الاقليمية . وفيما يتعلق ببيليس ، فقد وجدنا مثالا جيدا للركود ، ولا ينبغي ان نقبل الموقف الراكد هنا حتى وان كنا نرفضه ، كما هو الحال بالنسبة لقبرص . وينبغي ان نحافظ. على الدفعة الخاصة بالسلام ، وان ندعو هذه القوى ، لا سيما القوى المؤثرة في امريكا اللاتينية ، لان تحرك بيليس من موقفها غير المقبول .

وهناك سؤال اود ان اطرحه وهو : لماذا نجد ان بعض المناطق التي تتسم بالمتاعب ، مثل الشرق الاوسط ، وقبرص ، تجذب اهتمام القوى الكبرى ، وتؤدي بها الى التدخل ، بينما نجد مصالح شعوب بيليس وافريقيا الجنوبية ، تمر دون ان يلحظها احد ؟ وباعتبارى مثالا لدولة صغيرة ، ينبغي ان اعترف ، بأنني اشعر ببعض الاضطراب نحو ما اذا كان اهتمام الدول الكبرى هو حماية حقوق الشعوب ، او ضمان الحقوق الخاصة بالملكية ؟ انني متحير بالنسبة لما اذا كان الوفاق هنا يعني ان الدول الكبرى ولو انها تتبع ايدولوجيات مختلفة ، انما تتبع سياسة واحدة هي سياسة عدم التحرك ، كما هو الحال ، في قضية بيليس ، وافريقيا الجنوبية .

لماذا نجد الامم المتحدة لعدة سنوات تبحث نقاط اضطرابات في العالم ، بينما يتهدد سلام العالم ؟ لقد انفقت الملايين من الدولارات على الازمة الخاصة بالشرق الاوسط ، ولم ينفق سنت واحد من أى من الدول العسكرية الكبرى لاعادة العدالة الى ملايين من السود في افريقيا الجنوبية ، بما في ذلك ناميبيا وزهباوى . هذا سؤال ينطوى على التمييز ، ومع ذلك فهناك الكثيرون ممن يتحدثون عن نظريات العالمية ، وعن العدالة التي لا يمكن ان تنقسم .

ان بلادى تهنىء قادة زامبيا وتانزانيا ، ويتسوانا وموزامبيق لشجاعتهم وعدم انانيتهم في جهودهم لقرار العدل بكل الوسائل في افريقيا الجنوبية .

وفيما يتعلق بالشرق الاوسط فان اى عمل يضع حدا للتضحية بالارواح البشرية يعتبر خطوة في الاتجاه السليم ، وعلى ذلك ، فنحن نرحب به . وبينما نحن نرحب بالجهود الصادقة التي تمت من اجل تحقيق السلام في الشرق الاوسط ، فان وفدى يعرب عن ايمانه العميق بان السلام الدائم ينبغي ان يؤدي الى التسوية الدائمة للمطالب العادلة للشعب الفلسطيني .

لقد علق على بعض الموضوعات السياسية الجارية التي تؤثر على حياة الملايين من الشعوب في انحاء العالم . وهناك حدث ذو اهمية اقتصادية وسياسية بالغة ، وقع في عام ١٩٧٥ ، اى منذ فترة قصيرة مضت ، الا وهو انعقاد الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة . ومما لا شك فيه انه سوف تجرى مناقشات كثيرة اثناء هذه الدورة للجمعية العامة حول نتائج عمل تلك الدورة الخاصة . ولكن في رأى وفدى ، انه ما زال الوقت مبكرا لاجراء تقييم كامل لذلك ، ولكنني اقول ان تلك الدورة تعتبر بداية لعملية معينة ، وان نتائجها سوف تحتاج الى تقييم متزن وواع ، وينبغي ان اقول انه قد تحقق بعض التقدم ، دون ان تحدث مواجهات عنيفة . وقد كان من قبيل النجاح ، ان نجد دولا ذات ايدلوجيات مختلفة ، وبينها اختلافات اقتصادية ، تجلس معا وتقوم بالتشاور فيما بينها . ومع ذلك فان التحفظات التي عبرت عنها بعض الوفود قد اثار الشكوك في قيمة العمل الذى تحقق . ولكن بالرغم من ذلك ، فان الدول النامية قد بدأت تعمل من اجل احداث تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادى الدولى . ونحن مصممون على الاستمرار في هذا الطريق .

ومن المشجع ايضا ان نرى ان الاصوات التي تحدثت عن تدوير الامم المتحدة ، قد تحولت وبدأت تتحدث بلهجة تتسم بالتفاؤل . والسؤال الذى اطرحه هو ، هل اصبحوا معجبين لأن الأمم المتحدة قد تغيرت ، ام انهم غيروا لهجتهم لان الامم المتحدة حتى الآن قد فشلت في ان تحقق تغييرا حقيقيا ؟ ان الدورة الخاصة مع ذلك ، قد اظهرت ان الجمعية العامة للامم المتحدة ما زالت هي المحفل الدولى الوحيد الذى يمكنه ان يتصرف باعتباره محط آمال البشرية ، وعلى حد قول ممثل دولة من الدول الاعضاء " ان هذا النظام يعمل بكفاءة " .

منذ عدة شهور في كنتون بجامايكا عقد مؤتمر لرؤساء حكومات دول الكومنولث ، وهي الهيئة التي تمتد من استراليا الى زامبيا ، وتضم ٢٥ في المائة من حكومات العالم ، وقد مثلت فيها الملايين من الهنود ، كما مثلت فيها اعداد متواضعة من باربادوس . وان القادة العظام الذين اتوا بخلفيات مختلفة قد عملوا معا ، واجتمعوا تحت رئاسة رئيس وزراء جامايكا ، مايكل مانلي ، وهو في حد ذاته رمزا لامكانيات التغيير ، وقد قدم للعالم مثلا عن كيف يمكن للرجال الاحرار - في اطار منظمة حرة - ان يتحدوا في السعي من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية ، ومن اجل تقديم هذه العدالة للفقراء في العالم ، بغض النظر عن اللون او العقيدة ، او القناعات السياسية .

دعوني انتقل الى الحديث للحظة عن المؤتمر الدولي الخاص بقانون البحار . لقد تم التعبير عن عدم الرضا بالنسبة لمدى التقدم الذى تحقق في هذا المؤتمر ، وهذا امر مفهوم لأن المشاكل عديدة ومعقدة ، ولأن هناك خطرا حقيقيا ايضا من ان تأخير لا ضرورة له قد يؤدي بالدول الى الاسراع باعلانات من جانب واحد ضد الموراتوريوم ، وضد روح الاتفاقية ذاتها . ولكن وفد بلادى مع ذلك يرى ، علامات تبشر بالامل : فمن افكار جديدة مثل ، الاهتمام بالدول الاقل نموا بما في ذلك الدول غير الساحلية والدول الجزرية النامية وغيرها ، الى التعرف على ثروات المحيط خارج اطار الولاية الوطنية ، باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية ، الى الجهود التي تستهدف تحقيق التوازن في المجال الاقتصادى .

ويعتقد وفد بلادى انه كان هناك دليل يشير الى تأخير متعمد وغير ضرورى من جانب بعض الدول البحرية الكبرى ، التي ليست مستعدة حتى الآن لقبول هذه التفسيرات الاقتصادية اثناء المفاوضات ، ويبدو وانها تتمتع ببعض الميزات لانها اكثر تقدما تكنولوجيا . وعندما نفكر في ان الثروات العريضة المعدنية منها والعضوية الموجودة في البحر او قاع المحيط ، تعني البقاء بالنسبة للشعوب ، فاني متأكد من انكم سوف تشتركون معي في الاحساس بالامل ، بأن نفس السرعة في التطبيق التي تحققت في الدورة الخاصة السابعة ، سوف تطبق ايضا بالنسبة للدورة القادمة لمؤتمر قانون البحار ، مما سوف يؤدي به الى الدخول في المرحلة النهائية . انه مع وجود عدد كبير من الخبراء والمتخصصين ، فلن تكون هناك حجة يعتد ربهها امام شعوب العالم بالنسبة لهذه القضية التي فرقت في بحر من التردد .

في وسط جميع هذه الاعتبارات ، لا ينبغي ان نفقد رؤيتنا الخاصة بمساعينا ، الا وهي مساعدة الدول النامية . وفي هذا المجال ، فان النساء ينبغي ان يشاركن مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وان يشاركن باعتبارهن عناصر حيوية في عملية الانماء ، وان يستفدن بشكل متساو من هذه العملية . ان هذه ضرورة من اجل النمو الصحي الوطني ، وهي ضرورة من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية . ولهذا السبب فان جامايكا ترحب باعتبار هذا العام ، عاما دوليا للمرأة . ولقد قدم هذا الهاما اضافيا لجهودنا الوطنية في هذا المضمار . فلقد قمنا بالاسراع بسياساتنا وبرامجنا اثناء الاثني عشر شهرا الاخيرة في مجالات التعليم ، والتدريب على

المهارات ، والعناية بالأم والطفل ، والتشريعات التي تستهدف تحقيق حد أدنى من الأجور لجميع العمال ، سواء كانوا رجالاً أم نساء ، والأجر المتساوي للعمل المتساوي ، والتشريع الاجتماعي الخاص بوضع الطفل ، ووضع الأم فير المتزوجة ، وتمكين النساء من الوصول إلى مركز رئيس الوزراء . إن هذه هي الوسائل التي قمنا بها من أجل إزالة أي نوع من التمييز ، أو أي نوع من عدم التكافؤ الذي يمنع النساء من المشاركة الكاملة بالحياة الوطنية . ولا يمكن لاية دولة أن تستغني عن مشاركة النساء في سعيها من أجل تحقيق العدالة والسلام الدوليين .

إن الموضوع الأساسي الخاص بكل سياسات التنمية ، سواء على المستويات الدولية الإقليمية ، أو الوطنية ، ينبغي أن يكون رفع نوعية الحياة ، بالنسبة لكافة شعوب العالم . وإن حكومة جامايكا مسرورة بصفة خاصة ، بسبب الموافقة في بداية هذا العام على خطة وبرنامج العمل الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للسكان والمستوطنات البشرية . ومن الضرورة بمكان أن السياسات الخاصة بالمستوطنات البشرية ، ينبغي أن تحقق التحسن المرجو دون إبطاء حتى نواجه حاجة الشعوب إلى الإسكان ، وحتى يمكن معالجة هذه المشكلة على المستوى الوطني والدولي . وإن جامايكا قد اشتركت بنشاط في عمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر القادم الخاص بالسكان الذي سوف يعقد في فانكوفر في سنة ١٩٧٦ . وبالإضافة إلى ذلك فقد حضرنا المؤتمر الإقليمي الذي عقد في كراكاس بـ فنزويلا . وإننا نتوقع أن مؤتمر المستوطنات البشرية سوف يعنى الوعي الدولي بأهمية والحاج هذه المشكلة .

إن المجتمع الدولي يواجه مهمة كبيرة ، ليس فقط في مجال الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، بل أيضاً في المجال السياسي ، ومن الواضح أن هناك ضرورة لإعادة بناء القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في منظمة الأمم المتحدة ، حتى نجعل المنظمة أكثر قدرة على الاستجابة إلى متطلبات المجتمع الدولي ، ولا سيما لتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد . إن وفد بلادى يلاحظ بسرور ، قيام الدورة السابعة الخاصة ، بتأليف لجنة خاصة للجمعية العامة ، لكي تبدأ العمل فوراً بخصوص إعادة بناء الهيكل التنظيمي للمنظمة . ولكننا مع ذلك ندرك أن إعادة بناء هيكل التنظيمي للأمم المتحدة لن تتحقق ما لم تكن هناك ارادة سياسية جادة ، بشأن تحقيق نظام جديد . وإن هذه الارادة السياسية يمكن أن تتحقق عن طريق التأثير في عقول " رجل الشارع " . وفي هذا الشأن فإن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تقوم بدورها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن وسائل الاعلام والاتصالات ، لها دور حيوي وهام في إعادة تثقيف الشعوب في هذا الشأن .

وفي النهاية ، أود أن اوافق على البيان الذي تقدم به رئيسنا السابق السيد بوتفليقة بشأن هذا الموضوع ، واني اقتبس منه :

” بسبب التسهيلات الواسعة وحجم القراء ، فحتى في بلادنا فان الصحافة الغربية ، في رأيي ، تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا المجال ، ويمكنها - ولسوء الحظ ، قد فعلت ذلك بالفعل الى حد ما - ان تحاول مواجهة تطور الاحداث في الوقت الحالي ، وان تحاول ألا ترى شيئاً سوى عدم العرفان بالجميل ، والنظرة الضيقة في سلوك الفقراء . وان مهمتها الاساسية ، مساعدة القراء أو اغلبهم ، على ان يصبحوا مدركين للمشاكل الحقيقية للعالم ، والاطار التابعة خلف الرخاء غير القادر على ادراك ما يعاني منه الفقراء ” . (A/PV.2350, P. 33-35) .

كل هذا لاننا نؤمن بالامم المتحدة ونؤكد تأييدنا الكامل لها . لقد وجهنا افكارنا عن طريقك ، سيدي الرئيس ، الى شعوب العالم .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : استمعنا الى آخر المتحدثين في هذه الجلسة ،

وقد طلب وفد المملكة المتحدة الكلمة لممارسة حقه في الرد . ويذكر الاعضاء ، ان الجمعية العامة في جلستها ٣٣٥٣ العامة قد أعلنت ان طلب حق الرد يجب ان يقتصر على عشر دقائق . والآن ادعو ممثل المملكة المتحدة لممارسة حقه في الرد .

السيد موراي (المملكة المتحدة) : أود أن ابدى بعض الملاحظات حول

البيان الذي استمعنا اليه هذا الصباح والذي القاه علينا وزير خارجية الارجننتين . بالنسبة لحكومتنا ليس لديها اي شك نحو سيادة الارجننتين على جزر الفوكلاند . وتحفظ حكومتنا بحقها في التعليق باستفاضة في الوقت الملائم اذا تطلب الامر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٣٥